البركة

التقرير السنوي
2020

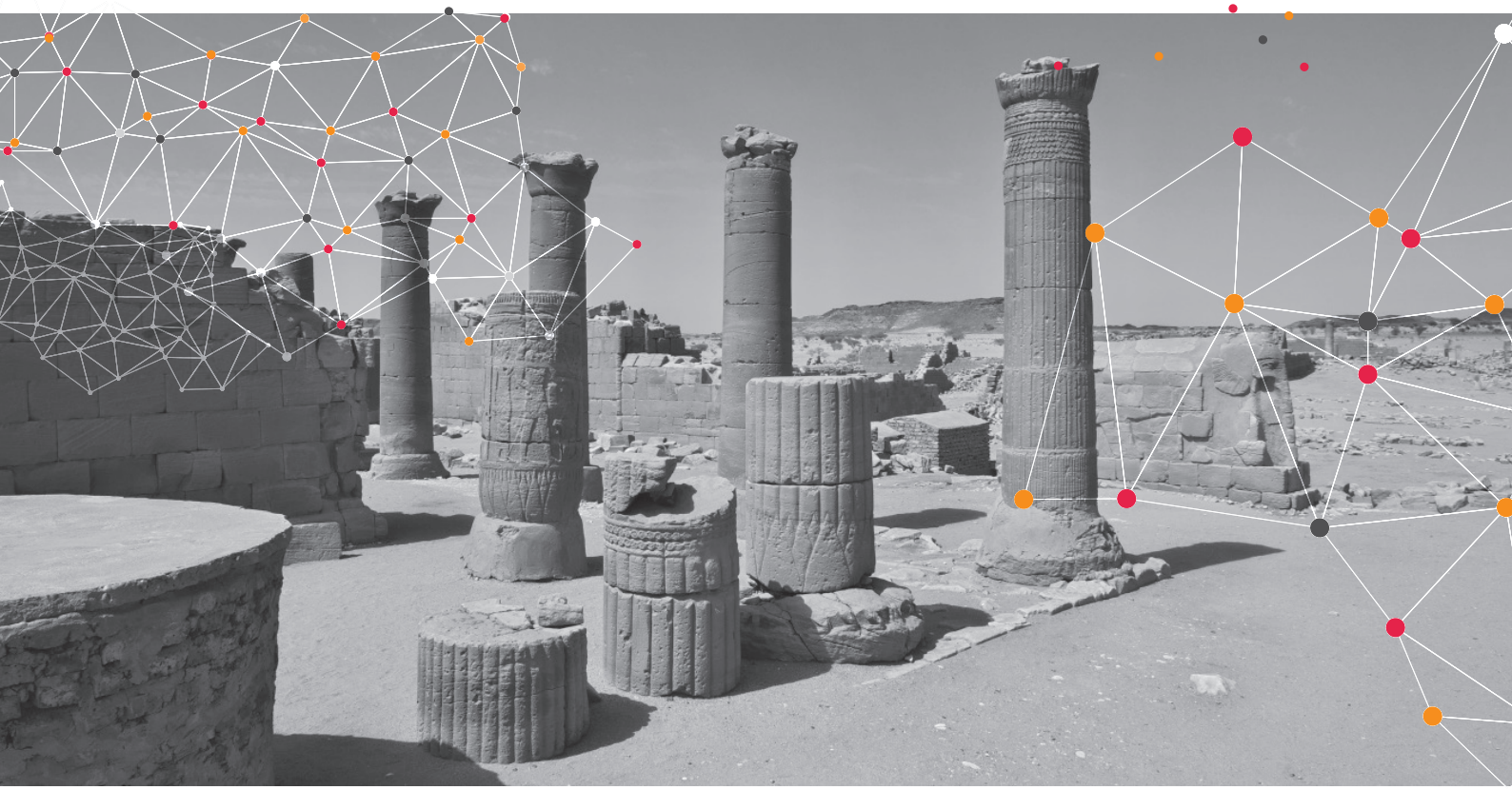

شركاء في الإنجاز

وَقَالَ الْمَلِكُ ائْتُونِي بِهِ أَسْتَخْلِصْهُ لِنَفْسِي فَلَمَّا كَلَّمَهُ قَالَ إِنَّكَ الْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ أَمِينٌ (٥٤) قَالَ اجْعَلْنِي عَلَىٰ خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ (٥٥) وَكَذَٰلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ يَتَبَوَّأُ مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مَن نَّشَاءُ وَلَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ (٥٦)

صدق الله العظيم

الآيات 56-54 من سورة يوسف

صـالح عبدالله كـامل

مؤسس شبكة بنوك البركة العالمية

المحتويات

• رؤيتنا ، رسالتنا وقيمنا الإساسية	4
• مجلس الإدارة	5
• السيرة الذاتية للسادة أعضاء مجلس الإدارة	6
• لجان مجلس الادارة للعام 2020	9
• الإدارة التنفيذية	10
• المؤشرات المالية	11
• المؤشرات المالية الرئيسية بيانيا	12
• تقرير مجلس الإدارة	15
• تقرير الهيئة الشرعية	17
• تقرير المراجع الخارجي	18
• حوكمة الشركات	21
• القوائم المالية	30
• قائمة المركز المالى	31
• قائمة الدخل	32
• قائمة التغير فى حقوق الملكية	33
• قائمة التدفقات النقدية	34
• قائمة التغيرات في الإستثمارات المقيدة	35
• عن البركة	36
• مجموعة البركة المصرفية	37
• فروع البنك	39
• البنوك المراسلة	40

رؤيتنا

" نحن نؤمن بأن المجتمع يحتاج الى نظام مالي عادل ومنصف : نظام يكافئ على الجهد المبذول ويساهم في تنمية المجتمع ".

رسالتنا

" نهدف الى تلبية الاحتياجات المالية لكافة المجتمعات حول العالم من خلال ممارسة أعمالنا على أسس من الأخلاق المستمدة من الشريعة السمحاء، وتطبيق أفضل المعايير المهنية بما يمكننا من تحقيق مبدأ المشاركة في المكاسب المحققة مع شركائنا في النجاح من عملاء وموظفين ومساهمين ".

قيمنا الأساسيه

الشراكة:
تخلق معتقداتنا المشتركة ارتباطات قوية تشكل قاعدة لعلاقات طويلة الأجل مع العملاء والموظفين .

المثابرة:
إن لدينا الطاقة والمثابرة المطلوبة للتأثير إيجابيا في حياة عملائنا ولما هو في مصلحة المجتمع الأوسع .

الجوار:
نحن نقدر ونحترم المجتمعات التي تقوم بخدمتها ,إن ابوابنا مفتوحة دائما بترحاب وقلب مفتوح وخدمات تلبي حاجاتهم.

راحة البال:
يستطيع عملاؤنا بأن مصالحهم المالية تدار من قبلنا وفقنا لأعلي المعايير الأخلاقية.

مجلس الإدارة

متسلسل	إسم عضو مجلس الإدارة	الجنسية	مجلس الإدارة	اللجنة	صفة الترشيح	تاريخ الميلاد	تاريخ دخوله في المجلس
1	**أ. عدنان أحمد يوسف**	بحريني	رئيس مجلس الادارة	-	ممثل لمساهم (مجموعة البركة المصرفية)	1955	من العام 2004 حتى الآن
2	**أ. عبدالرحمن أحمد عثمان السيد**	سوداني	نائب رئيس مجلس الادارة	رئيس اللجنة التنفيذية والسياسات عضو لجنة المزايا	خبير مصرفي (مستقل)	1935	من العام 2000 حتى الآن
3	**أ. ياسر اسماعيل مظفرعلي**	بحريني	عضو مجلس الادارة	رئيس لجنة التدقيق والمخاطر	ممثل لمساهم (مجموعة البركة المصرفية)	1976	من العام 2019 حتى الآن
4	**د. عزالدين ابرهيم حسن**	سوداني	عضو مجلس الادارة	رئيس المزايا وشئون عضوية مجلس الإدارة والمسئولية الإجتماعية والإستدامة نائب رئيس اللجنة التنفيذية والساياسات	مساهم	1939	من العام 2008 حتى الآن
5	**د. أحمد البدوي محمد الامين حامد**	سوداني	عضو مجلس الادارة	رئيس لجنة الحوكمة ولإلتزام	ممثل لمساهم (مجموعة البركة المصرفية)	1943	من العام 2008 حتى الآن
6	**د. مكي مدني الشبلي**	سوداني	عضو مجلس الادارة	نائب رئيس لجنة الحوكمة والإلتزام نائب رئيس لجنة التدقيق والمخاطر	خبير اقتصادي (مستقل)	1950	من العام 2012 حتى الآن
7	**أ. سعود مامون البرير**	سوداني	عضو مجلس الادارة	عضو اللجنة التنفيذية والسياسات	مساهم	1956	من العام 1992-1984 ومن 2002 وحتى الآن
8	**أ. جوزيف مكين سكندر**	سوداني	عضو مجلس الادارة	عضو اللجنة التنفيذية والسياسات وعضو لجنة الحوكمة والالتزام	مساهم	1954	من العام 2006 حتى الآن
9	**أ. كمال أحمد الزبير**	سوداني	عضو مجلس الادارة	عضو لجنة المزايا وعضو لجنة التدقيق والمخاطر	ممثل لمساهم (مجموعة البركة المصرفية)	1948	من العام 2016 حتى الآن
10	**أ. أحمد الامين أحمد عبداللطيف**	سوداني	عضو مجلس الادارة	عضو لجنة التدقيق والمخاطر وعضو لجنة المزايا	ممثل لمساهم (مجموعة البركة المصرفية)	1973	من العام 2016 حتى الآن
11	**أ. محمد الشريف محمد الأمين**	سوداني	أمين سر مجلس الادارة	عضو أستشارى بلجنة المزايا وشئون عضوية مجلس الأدارة والمسئولية الأجتماعية والأستدامة عضو أستشارى بلجنة الحوكمة والألتزام	-	1965	من العام 2017 حتى الآن

سعادة الأستاذ. عدنان أحمد يوسف

رئيس مجلس الإدارة:

- _ بحريني الجنسية.
- شخصية مصرفية عربية مرموقة، يمتلك خبرات عريضة و متنوعة تجاوزت الثلاث عقود في المصرفية الدولية. و هو يحمل درجة الماجستير في إدارة الاعمال من جامعة هل، المملكة المتحدة. كما عمل في المؤسسة العربية المصرفية لاكثر من 20 عاما، توجها بعضوية مجلس إدارتها.
- قاد الأستاذ عدنان تطور مجموعة البركة المصرفية منذ تأسيسها، لتصبح واحدة من اكبر المجموعات المالية الإسلامية والأكثر تنوعا على مستوى العالم وتدير أكثر من 700 فرع في 15 بلدا ويقع مركزها الرئيسي في مملكة البحرين. كما يرأس الأستاذ عدنان مجالس إدارات كل من بنك البركة التركي للمشاركات وبنك البركة الجزائر وبنك البركة المحدود – جنوب أفريقيا، وبنك البركة لبنان، والبنك الإسلامي الأردني وبنك البركة مصر وبنك البركة سورية، وبنك البركة السودان، وبنك البركة (باكستان) المحدود ونائب رئيس مجلس إدارة بنك البركة الإسلامي البحرين، إلى جانب عضويته في مجالس إدارت كل من بنك البركة تونس وشركة اتقان كابيتال في المملكة العربية السعودية.
- تقاعد الاستاذ. عدنان كرئيس تنفيذي للمجموعة بنهاية العام 2020م بعد مسيرة طويلة كانت حافلة بالعديد من الانجازات والنجاحات على كافة الاصعدة.
- كما ترأس الأستاذ عدنان مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية و مقره في لبنان لدورتين متتاليتين، (2007-2013) . وقد حصل الاستاذ عدنان على عدة اوسمة وجوائز عالمية حيث نال وسام «الجدارة من الدرجة الأولى»، وهو تكريم متميز من لدن جلالة الملك حمد بن عيسى ملك مملكة البحرين في عام 2011. كما حصل الأستاذ عدنان على لقب السفير الأممي للمسئولية الاجتماعية (مملكة البحرين) من الشبكة الإقليمية للمسئولية الاجتماعية، علاوة على حصوله مرتين على جائزة الشخصية المصرفية الإسلامية للأعوام (2004 و 2009)
- كما حصل على جائزة" التميز في الإنجاز لعام 2012"، المقدمة من قبل بيت التمويل الأمريكي" لاربيا". تقديرًا لدوره القيادي في تطوير وتشغيل أكبر مجموعة مصرفية إسلامية على مستوى العالم.
- وتقديرا لجهوده في خدمة الاقتصاد الإسلامي وإسهامه البارز في المصرفية الإسلامية وإبراز دورها في خدمة قضايا التنمية والمجتمع فقد منحت جامعة الجنان اللبنانية شهادة الدكتوراه الفخرية في الفلسفة في إدارة الأعمال. علاوة على ذلك، وتقديرا لجهوده في تطوير نموذج أعمال فريد من نوعه يتكامل مع الأهداف النبيلة للمصرفية الإسلامية، منح الأستاذ عدنان الوسام الرئاسي السوداني للتميز في المسئولية الاجتماعية في ديسمبر عام 2015.
- في ديسمبر 2016، منح الأستاذ عدنان لقب «مفوض سامي للتبشير بأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030»، كما فاز بالجائزة الذهبية للتنمية المستدامة وذلك تقديرا لدوره الكبير في برامج الخدمة والمسئولية الاجتماعية وطنيا ودوليا، وكذلك تقديرا للدور الريادي لمجموعة البركة المصرفية في مجال أنشطة المسئولية الاجتماعية وذلك في مؤتمر عمان الدولي للمسئولية الاجتماعية 2016، وفي بداية عام 2017 تم انتخاب السيد عدنان يوسف رئيساً لجمعية المصارف البحرينية.

سعادة الأستاذ. عبدالرحمن أحمد عثمان السيد

نائب رئيس مجلس الإدارة:

- رئيس اللجنة التنفيذية والسياسات
- سوداني الجنسية.
- حاصل علي درجة ماجستير اقتصادية تنمية البلدان النامية من كلية ويلمز (جامعة هارفارد بالولايات المتحدة الإمريكية).
- عمل بوزارة المالية ثم ببنك السودان المركزي منذ تأسيسه، وانتدب لتأسيس البنك اليمني المركزي.
- عمل خبيراً في صندوق النقد العربي لفترة عامين.
- أسس البنك القومي للتصدير والإستيراد (اكزيم بنك) ثم قاد العمل فيه مديراً عاماً ورئيساً لمجلس الإدارة للفترة 1993-1984.
- قاد اتحاد المصارف السودانية، وثم الافريقية رئيساً في فترات تاريخية متعددة.
- عمل عضواً بالعديد من مجالس الإدارات بالبنوك والشركات المختلفة لفترات عديدة.
- عمل عضواً باللجنة التنفيذية لاتحاد المصارف العربية.
- عمل رئيساً للجنة التدقيق ثم رئيساً للجنة المخاطر ببنك البركة (السودان) قبل أن يعين نائباً لرئيس.
- عين نائباً لرئيس مجلس الإدارة للدورة الجديدة (2019م_ 2021م).

سعادة الأستاذ. د. عزالدين إبراهيم حسن

عضو المجلس:

- رئيس لجنة المزايا وشئون عضوية مجلس الإدارة والمسؤولية الاجتماعية والإستدامة
- سوداني الجنسية.
- دكتوراة في الإقتصاد من جامعة يورك بالمملكة المتحدة.
- رئيس مجلس إدارة البنك السوداني الفرنسي (2004م _ 2007م)
- رئيس مجلس إدارة هيئة الطيران المدني (2006م _ 2009م)
- رئيس مجلس إدارة وكالة سونا للأنباء (2006) (SUNAم _ 2008م)
- رئيس مجلس إدارة هيئة الإشراف علي التأمين(2003م_ 2007م).
- وزير دولة بالمالية (1996م_ 2000م).
- رئيس مجلس إدارة 1996 PTA Bankم.
- عضو مجلس إدارة بنك السودان المركزي 1994م_ 1996م.
- عضو المجلس الوطني الإنتقالي 1993م_ 1996م ورئيس اللجنة الإقتصادية فيه 95/1996م.
- مستشار بوزارة المالية والإقتصاد الوطني (السودان) 1989م.
- مدير إدارة البحوث الإقتصادية والإحصاء في صندوق النقد العربي (1981م_ 1989م).
- خبير إقتصادي صندوق النقد الدولي (1972م_1974م).
- استاذ للإقتصاد بالجامعات السودانية وله عدة ابحاث منشورة.

سعادة الأستاذ. ياسر إسماعيل مظفر علي

عضو مجلس الإدارة:

- رئيس لجنة التدقيق والمخاطر (انضم لمجلس الإدارة في أبريل 2019م لدورة المجلس الجديدة (2019م _ 2022م)).
- بحريني الجنسية.
- يشغل حالياً منصب نائب رئيس أعلى - رئيس المالية بمجموعة البركة المصرفية ABG
- يتمتع الأستاذ ياسر مظفر بأكثر من 19 عامًا من الخبرة الواسعة في الصناعة المصرفية الإسلامية. وكان آخر منصب يشغله هو مساعد المدير العام - المدير المالي في المصرف الخليجي التجاري لأكثر من 12 عامًا قام خلالها بتأسيس وتطوير وإدارة دائرة الرقابة المالية والرقابة الداخلية في البنك.
- عمل سابقاً في بيت التمويل الكويتي - البحرين في إدارة الرقابة المالية. كما عمل في المصرف الخليجي التجاري.
- عضو في المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين(AIC-PA) وحاصل علي شهادة المحاسب القانوني المعتمد ((CPA من ولاية ميتشيغان، الولايات المتحدة الأمريكية.
- حاصل علي ماجستير تنفيذي في إدارة الأعمال من جامعة البحرين وحائز على شهادة المحاسب القانوني الإسلامي المعتمد ((CIPA من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI).

سعادة الأستاذ. د. أحمد البدوي محمد الأمين حامد

عضو مجلس الإدارة:

- رئيس لجنة الحوكمة والإلتزام
- سوداني الجنسية.
- صيدلي وقانوني.
- مؤسس ورئيس معامل أميفارما المحدودة للأدوية وهي أكبر مصنعي الدواء والمستحضرات الطبية في السودان. والتي لها مبادرات هامة في مجال المسؤولية الإجتماعية والإستدامة.
- رئيس غرفة الصناعة الطبية بإتحاد الغرف الصناعية السوداني (سابقاً).
- نائب رئيس مجلس إدارة الإتحاد العربي لمنتجي الأدوية (مقره عمان).
- حاز على وسام الجدارة من رئيس الجمهورية في مايو 2011م.
- حاز على الدكتوراه الفخرية من جامعة الجزيرة في اكتوبر عام 2002م ومن جامعة الأحفاد أبريل 2001.

سعادة الأستاذ. د. مكي مدني الشبلي

عضو مجلس الإدارة:

- نائب رئيس لجنتي التدقيق والمخاطر /والحوكمة والإلتزام
- سوداني الجنسية.
- دكتوراة في الإقتصاد من جامعة كنت – انجلترا.
- خبرة لأكثر من ثلاثين عاماً في مختلف مجالات التنمية الإقتصادية والإجتماعية والتمويل الإئتماني خاصة قضايا التعاون العربي الأفريقي.
- مدير إدارة التعاون الدولي بالمنظمة العربية للتنمية الزراعية.
- عمل خبيراً بالهيئة العربية للإستثمار والإنماء الزراعي (AAAID) .
- عمل بالمصرف العربي للتنمية الإقتصادية بأفريقيا (BADEA) مساعداً لمدير إدارة العمليات.
- وكيل جامعة العلوم الطبية والتكنلوجيا ومؤسس كلية الدراسات الإجتماعية والبيئية ومؤسس معهد السودان الإنمائي.
- المدير التنفيذي مركز مأمون بحيري للدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية في إفريقيا.
- واحد من الشخصيات المدرجة في كتاب Founders of 500 the 21st century الصادر عن معهد السير الذاتية بإنجلترا 2002.

سعادة الأستاذ. سعود مامون البرير

عضو مجلس الإدارة:

- سوداني الجنسية.
- بكالريوس ادارة اعمال _ جامعة القاهرة
- ليسانس قانون.
- رئيس مجموعة مأمون البرير ومجموعة سعود مأمون البرير وهما من أكبر مجموعات الأعمال السودانية المعروفة محلياً ودولياً.
- رئيس اتحاد أصحاب العمل السوداني لعدة دورات (سابقاً).
- عضو الغرفة التجارية الإسلامية الدولية.
- عضو مجلس إدارة بنك السلام (الخرطوم – البحرين) (سابقاً).
- عضو العديد من مجالس ادارات الشركات والمؤسسات السودانية.
- عضو مجلس إدارة شركة البركة للتأمين (السودان).
- قنصل فخري لمملكة سريلانكا.

سعادة الأستاذ. جوزيف مكين إسكندر يعقوب

عضو مجلس الإدارة:

- سوداني الجنسية.
- بكالريوس تجارة (محاسبة) جامعة القاهرة فرع الخرطوم.
- رئيس مجموعة شركات تغطي أنشطة تجارية وصناعية.
- استثماراته متعددة وهي ذات صيت محلي وعالمي مرموق .
- وكيل لشركات وعلامات تجارية عالمية امريكية وآسيوية.
- له مساهمات ومبادرات اجتماعية ورياضية رائدة.

سعادة الأستاذ. كمال أحمد الزبير

عضو مجلس الإدارة:

- سوداني الجنسية.
- حاصل على ماجستير ادارة الأعمال من جامعة أوديس بالدنمارك.
- المدير العام (السابق) لبنك المال المتحد _ السودان.
- مدير إدارة التمويل والمؤسسات المالية بالشركة العربية للاستثمار _ البحرين.
- مدير شركة London For Feiting Company, Cyprus _قبرص.
- عمل كمدير قطاع بالبنك السعودي الهولندي_ المملكة العربية السعودية.

سعادة الأستاذ. أحمد الأمين أحمد عبداللطيف

عضو مجلس الإدارة:

- سوداني الجنسية.
- حاصل على ماجستير الفلسفة في ادارة الأعمال من جامعة كيمبريدج بالمملكة المتحدة.
- عضو مجلس الادارة والرئيس التنفيذي للشركة التجارية الوسطى المحدودة CTC Group .
- القنصل الفخري لجمهورية السنغال في السودان منذ العام 2009
- نائب رئيس مجلس الأعمال الأمريكي السوداني
- عضو مجلس ادارة اتحاد عام اصحاب العمل السوداني (سابقاً)
- أمانة شباب الأعمال باتحاد عام اصحاب العمل السوداني(سابقاً)

سعادة الأستاذ. محمد الشريف محمد الأمين

أمين سر مجلس الإدارة:

- سوداني الجنسية.
- ماجستير العلوم المالية والمصرفية _الأردن.
- بكالريوس في الإقتصاد القياسي والإحصاء الإجتماعي _ جامعة الخرطوم.
- عمل نائب المدير العام (المكلف) ببنك الخليج _ السودان (يناير 2017م_ فبراير 2017م).
- عمل مدير عام بالإنابة ببنك الرواد للتنمية والإستثمار _ السودان (مايو 2016م_ يناير 2017م).
- عمل مساعد المدير العام للاستثمار المالي _ بنك الرواد للتنمية والإستثمار _ السودان (2014م_ مايو 2016م).
- عمل مساعد المدير العام للشؤون المالية والخزينة _ بنك الرواد للتنمية والإستثمار _ السودان (2013م_ 2014م).
- عمل نائب المدير العام للشؤون المالية والإدارية _ شركة الرواد للخدمات المالية_ السودان (2006م_ 2012م).
- عمل أمين مجلس الإدارة _ شركة الرواد للخدمات المالية _ السودان (2008م_ 2012م).
- أختير في العام 2017م كأمين سر مجلس الادارة للبنك .

لجان مجلس الإدارة للعام 2020

متسلسل	إسم عضو اللجنة	الصفة	اللجنة
متسلسل	اللجنة التنفيذية والسياسات		
1	أ. عبدالرحمن أحمد عثمان السيد**	نائب رئيس مجلس الادارة	رئيس اللجنة
2	د. عزالدين ابرهيم حسن	عضو مجلس الادارة	نائب رئيس اللجنة
3	أ. سعود مامون البرير	عضو مجلس الادارة	عضو اللجنة
4	أ. جوزيف مكين سكندر	عضو مجلس الادارة	عضو اللجنة
متسلسل	لجنة التدقيق والمخاطر		
1	أ. ياسر اسماعيل مظفر علي	عضو مجلس الادارة	رئيس اللجنة
2	د. مكي مدني الشبلي**	عضو مجلس الادارة	نائب رئيس اللجنة
3	أ. كمال أحمد الزبير	عضو مجلس الادارة	عضو اللجنة
متسلسل	لجنة المزايا وشئون عضوية مجلس الإدارة والمسئولية الإجتماعية والاستدامة		
1	د. عزالدين ابرهيم حسن	عضو مجلس الادارة	رئيس اللجنة
2	د. أحمد البدوي محمد الامين حامد	عضو مجلس الادارة	نائب رئيس اللجنة
3	أ. كمال أحمد الزبير	عضو مجلس الادارة	عضو اللجنة
4	أ. عبدالرحمن أحمد عثمان السيد**	نائب رئيس مجلس الادارة	عضو اللجنة
5	أ. أحمد الامين أحمد عبداللطيف	عضو مجلس الادارة	عضو اللجنة
6	أ. محمد الشريف محمد الامين	أمين سر مجلس الادارة	مستشار اللجنة
متسلسل	لجنة الحوكمة والإلتزام		
1	د. أحمد البدوي محمد الامين حامد	عضو مجلس الادارة	رئيس اللجنة
2	د. مكي مدني الشبلي**	عضو مجلس الادارة	نائب رئيس اللجنة
3	أ. جوزيف مكين سكندر	عضو مجلس الادارة	عضو اللجنة
4	أ. أحمد الامين أحمد عبداللطيف	عضو مجلس الادارة	عضو اللجنة
5	أ. محمد الشريف محمد الامين	أمين سر مجلس الادارة	مستشار اللجنة
	** خبير مصرفي (مستقل)		

الإدارة التنفيذية

السيد / الرشيد عبد الرحمن علي
المدير العام

السيد / عبدالحافظ فهمى محمد
نائب المدير العام

السيد / د. محمد احمد عمر طه
مساعد المدير العام للفروع

السيد / عبدالباسط عبدالرحمن عثمان
مساعد المدير العام لمراكز الربحية

السيد / ايمن احمد محمد عبدالله
مساعد المدير العام للاستراتيجية والتطوير

السيد / البشير عمر البشير
مساعد المدير العام للدعم والمساندة

السيد / محمد مجذوب وراق محمد
مساعد المدير العام- مدير الفرع الرئيسي

المؤشرات المالية

مليون جنيه

البيان	2020	2019	2018	2017	2016
إجمالي الموجودات	**38,125**	15,976	9,206	4,392	2,692
إجمالي عمليات الاستثمار والتمويل	**17,120**	9,623	5,399	2,939	1,561
إجمالي الودائع	**30,895**	12,828	6,648	3,411	1,784
إجمالي حقوق المساهمين	**2,464**	1,050	741	453	335
مجموع الدخل التشغيلي	**3,181**	1,058	775	385	247
المصروفات التشغيلية	**1,163**	594	345	199	148
صافي الدخل التشغيلي	**2,018**	464	430	186	99
صافي الدخل	**1,413**	443	368	153	77

المؤشرات المالية الرئيسية

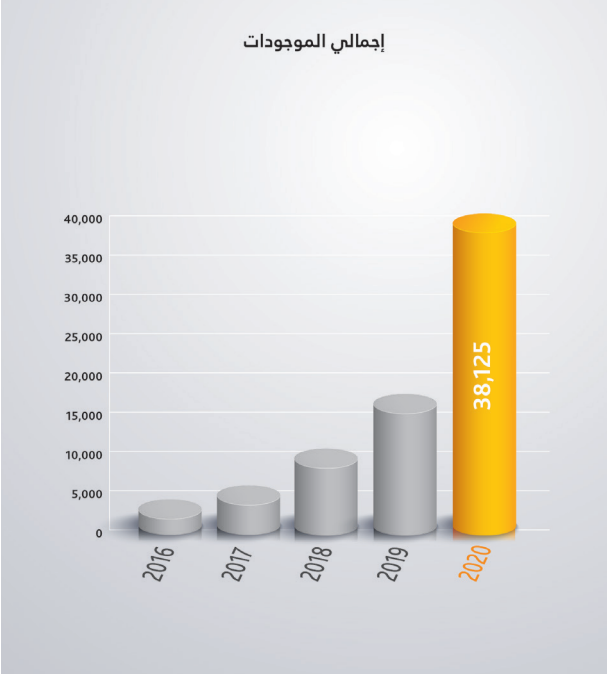

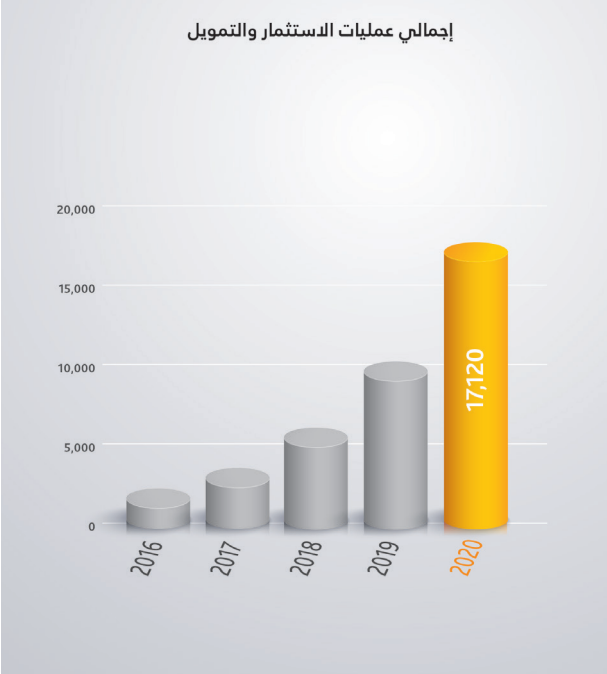

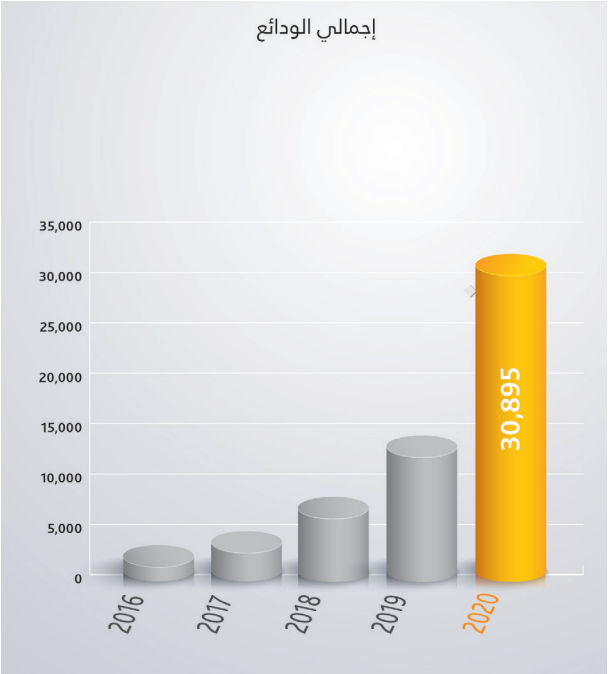

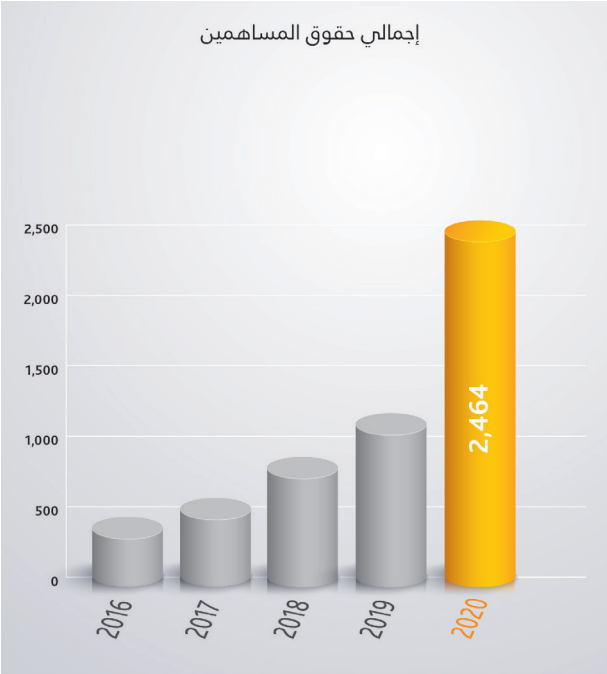

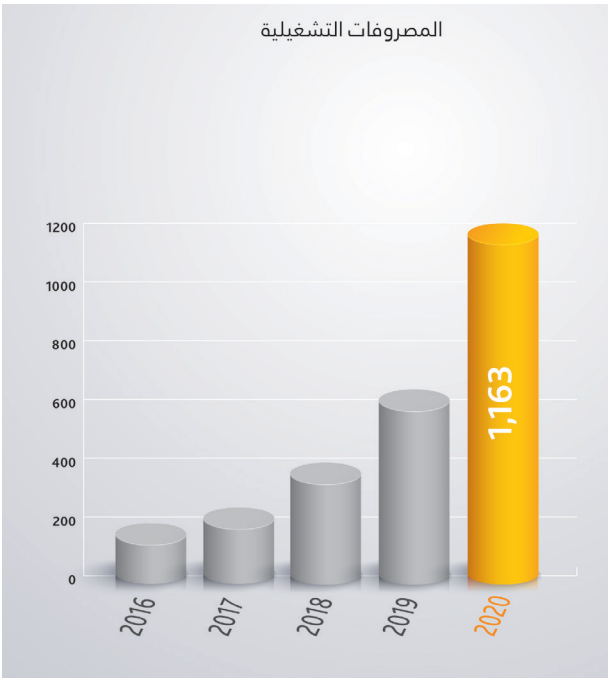
المصروفات التشغيلية
1200
1000
800
600
400
200
0
1,163
2016
2017
2018
2019
2020

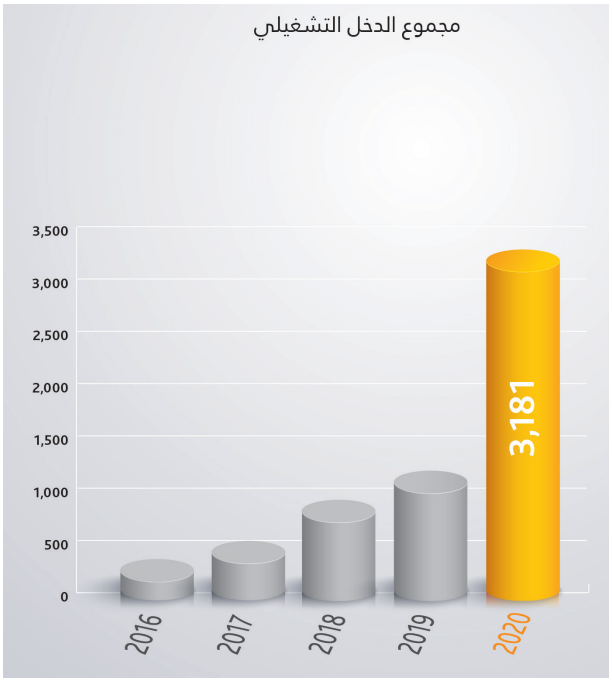
مجموع الدخل التشغيلي
3,500
3,000
2,500
2,000
1,500
1,000
500
0
3,181
2016
2017
2018
2019
2020

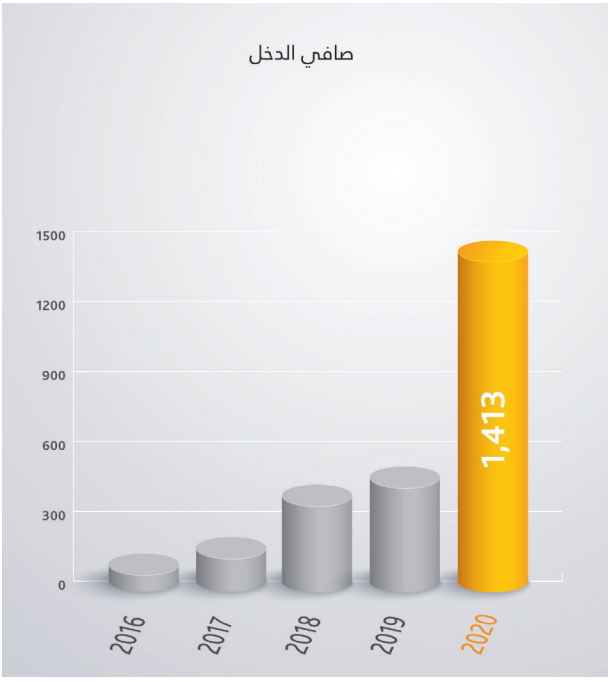
صافي الدخل
1500
1200
900
600
300
0
1,413
2016
2017
2018
2019
2020

صافي الدخل التشغيلي
2,500
2,000
1,500
1,000
500
0
2,018
2016
2017
2018
2019
2020

تقرير مجلس الإدارة

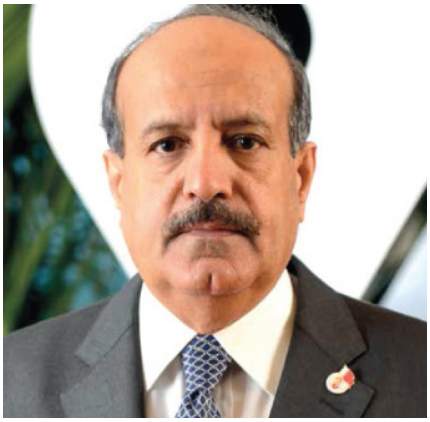

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

حضرات الأخوة المساهمون

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

يسرنا أن نرحب بكم في الإجتماع السنوي للجمعية العامة لمساهمي بنك البركة السوداني الذي نستعرض فيه أبرز إنجازات البنك والنتائج المالية للعام 2020م.

شهد الإقتصاد العالمي للعام 2020 تراجعاً غير مسبوق نتيجة التداعيات الإستثنائية الناجمة عن جائحة كوفيد 19- واثارها السالبة على مختلف دول العالم حيث تعطلت سلاسل الإمداد وطالت الإغلاقات معظم القطاعات مما نتج عنه تراجع أسعار السلع الأساسية والنفط الى أدنى مستوياتها منذ عقود. وتشير تقارير صندوق النقد الدولى الى أن تراجع معدل نمو الإقتصاد العالمي سيكون أكبر من التراجع الذي سجل خلال الأزمة المالية العالمية حيث سجل الإقتصاد العالمي معدل نمو في حدود سالب 3.3 % بنهاية العام 2020 ليعود الى النمو الى 6 % عام 2021 حسب تقارير صندوق النقد الدولي حيث يتوقع إنحسار الجائحة وتخفيف القيود على القطاعات الإنتاجية وبدء التعافي الإقتصادي خاصة مع طرح اللقاحات وبدء حملات التطعيم .

على الصعيد المحلي فقد تعمق الركود في السودان في عام 2020 حيث تفاقمت التحديات بسبب تأثير جائحة كورونا وتأثرت القطاعات الإقتصادية بالإغلاق وتشير التقارير الى إستمرار الإنخفاض في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للعام 2020 حيث سجل سالب 3.6 % مقابل سالب 2.5 % للعام 2019، وإرتفعت معدلات التضخم لتبلغ 148 % في المتوسط وذلك بسبب إستمرار تصاعد معدلات نمو الكتلة النقدية بالإضافة الى الإصلاحات الهيكلية في القطاع الحكومي ،كما إستمر تدهور قيمة العملة الوطنية وأتسعت الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر السوق الموازي مقابل الدولار الأمريكي بسبب شح موارد النقد الأجنبي ومضاربات السوق الموازي.

الاداء خلال العام 2020

عمل مصرفنا خلال العام 2020م على تسيير أعماله بكل كفاءة وإقتدار وإنفاذ خطته الإستراتيجية بتفعيل مجموعة من المبادرات خاصة القائمة على تنويع وتوسيع مصادر الدخل وفق مخاطر مقبولة إذ تشير النتائج الى متانة وسلامة مركزالبنك المالي وتعكس الجهود الكبيرة التي بذلها مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والعاملون

وبإستعراض موجز للملامح والمؤشرات عن أداء البنك وإنجازاته خلال العام 2020 نجد أنها ،ولله الحمد ، جاءت في معظمها إيجابية وإنعكست أهم مؤشراتها في تحقيق صافي أرباح بعد الضرائب والزكاة قدره 1.4 مليارجنيه بمعدل نمو 219 % عن العام 2019 ، وبلغ معدل العائد على حقوق المساهمين 57 % والعائد على إجمالي الموجودات 3.7 % ، و جاء تصنيف البنك مرضٍ وفقاً لمؤشرات الإنذار المبكر CAEL من بنك السودان المركزي.

وعلى صعيد المركز المالي للبنك سجل إجمالي الأصول 38 مليار جنيه في نهاية العام 2020م بمعدل نمو 139 % عن العام 2019 كما سجل إجمالي حقوق الملكية 2.5 مليار جنيه بمعدل نمو 135 % وإجمالي الودائع 31 مليار جنيه بمعدل نمو 141 % عن العام 2019 .

- في ظل بيئة التشغيل الصعبة وإنعكاساً لإرتفاع معدلات التضخم بلغ إجمالي المصروفات التشغيلية 1.1 مليار جنيه بنسبة زيادة 96 % عن العام 2019 ، غير إن النمو المرتفع في إجمالي الدخل التشغيلي بنسبة 201 % ما ساهم في تحسن نسبة التكلفة الى الدخل من 56 % في عام 2019 الى 36 % في عام 2020م.

- تمكن البنك خلال عام 2020م من زيادة محفظة التمويل والإستثمار بنسبة 78 % لتبلغ 17 مليار جنيه مع المحافظة على نسبة الاصول غير المنتجة (التعثر) في حدود 0.38% ، ونسبة تغطية المخصصات 67 %.

وإيماناً بدوره الرائد في المساهمة في تخفيف الإختناقات التي يعاني منها الإقتصاد السودانى (العام) طرح بنك البركة مبادرة إنشاء محفظة السلع الإستراتيجية لتغطية إستيراد سلع (القمح ، المشتقات البترولية ، الأدوية) وأيضاً توفير موارد لتمويل سلع الصادر (الصمغ العربي ، الماشية ، اللحوم ..) و ذلك بمشاركة مجموعة من المصارف والقطاع الخاص وكان لها أثر واضح فى تحسين موقف البنك المالي والصورة الذهنية للبنك .

الرقمنة و التطور التكنلوجي

لقد أدت التطورات التي شهدها العام 2020 والتغير في سلوك العملاء الى تسريع بعض التطورات في القطاع المصرفي التي لم يكن مصرفكم في معزل عنها فكان أن تم وضع إستراتيجية متكاملة للرقمنة وذكاء الأعمال تعتبر الاولى من نوعها على مستوى المصارف السودانية. وبحمد الله وتوفيقه فقد نجح البنك في إطلاق التحديثات الجديدة في المحول والتي

كان لها دور رئيسي في ترقية وتحديث قنوات تقديم الخدمات مثل الموبايل المصرفي ونقاط البيع.....، كما دخل البنك في شراكات مميزة مع عدد من مزودى الخدمات المحليين مثل خدمات توزيع المواد البترولية وشركات التقنية المالية. كما عمل البنك على تكملة نظام إدارة المخاطر ضمن النظام المصرفي ويجرى العمل الان على إعداد الخطط الخاصة المرتبطة بالتحول الرقمي مستفيدين في ذلك من البنية التحتية القوية التي يمتلكها البنك على مستوى التكنلوجيا والأنظمة.

قنوات خدمة العملاء

في إطار الإهتمام بتسهيل الوصول لخدمات البنك تم بحمد الله التوسع في قنوات الخدمة خلال العام 2020 بإفتتاح فرعين أحدهما بولاية الخرطوم والآخر بولاية نهر النيل وبذلك يصبح عدد منافذ تقديم الخدمة (32) منفذا (29) فرعاً و(3) مكاتب صرف، ويتجه البنك لفتح فرع آخر خلال العام 2021.

المنتجات

مضى بنك البركة قدماً ومن خلال باقة متنوعة من المنتجات في تلبية إحتياجات فئات مختلفة من الافراد والشركات وتم التوسع في منتجات التجزئة من خلال التعاقد مع شركة البركة للتأمين لرفع سقف تأمين تمويل الأفراد من الموظفين وأصحاب الرواتب .

الموارد البشرية

إيماناً بأهمية المورد البشري بإعتباره ركناً أساسياً في نجاح الاعمال عمل البنك على توفير بيئة عمل مستقرة بالإستمرار في تحسين الهيكل الراتبي ونظام الحوافز بتخصيص نسبة من الأرباح للعاملين ، وتطوير قدرات العاملين من خلال منصة رقمية تعليمية توفر أكثر من 800 برنامج تدريبي يستفيد منها أكثر من 500 موظف.

الحوكمة

يولي بنك البركة أهمية قصوى للإلتزام بأفضل المعايير والممارسات العالمية في مجال الحوكمة ومما يجدر ذكره أن مجلس الإدارة إلتزم بتطبيق التقييم السنوي (التقييم الذاتي) للسادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة، وللجان مجلس الإدارة (اللجان الدائمة) و لهيئة الفتوي والرقابة الشرعية، إضافة للتقييم الذاتي للرئيس التنفيذي (المدير العام)، وتقييم سكرتير مجلس الإدارة، وفقاً للنماذج الصادرة من مجموعة البركة المصرفية، ولقد جاءت نتائج هذا التقييم متقدمة عن السنوات السابقة.

المسئولية الإجتماعية

في سياق التطبيق العملي لرسالتنا نحو المجتمع السوداني يلتزم بنك البركة بتقديم خدماته بما يتوافق مع إستراتيجية البركة العالمية للمسئولية الإجتماعية والإستدامة والتي بدورها تتفق مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وفي ظل تأثر القطاعات الإقتصادية بجائحة كوفيد 19 قام البنك بإتخاذ العديد من الإجراءات التي من شأنها التخفيف على العملاء من خلال التوسع في برامج التمويل التي إستهدفت القطاعات الأكثر تأثراً بالأزمة وخاصة برامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .وخلال العام 2020 تم التوسع في برامج الدعم المجتمعي بتخصيص نسبة من الارباح خلال العام وقد شملت عدة مجالات مثل الصحة التعليم والبيئة ،الانشطة الرياضية والثقافية ،وتأتي مبادرات دعم الخدمات الصحية ضمن أولويات البنك وذلك من خلال الدعم المباشر للصندوق القومي لمكافحة الكورونا والمشاركة في جهود مكافحة الجائحة من خلال توفير معدات التعقيم والوقاية وترسيخ قواعد التباعد الأجتماعي بالمركز الرئيس وفروع البنك.

إستراتيجية مصرفنا

على الرغم من أن الأسواق المحلية و العالمية ستستغرق وقتاً للتعافي التام من الصدمة التي خلفتها جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19)، إلا أن التوقعات تشير إلى أن العام 2021 والأعوام اللاحقة ستشهد تقلبات أقل مقارنة بالعامين الماضيين .

أما القطاع المصرفي فإن تعافيه يعتمد إلى حد كبير على حجم الضغوط التي تواجه معدلات الأرباح بسبب التضخم العالي بالسودان، ومع ذلك، فإن المرونة التي يتمتع بها بنك البركة السوداني تنبع من التقدم الكبير الذي أحرزه على صعيد جهود التحول الرقمي، ونجاح جهود إستقطاب عملاء من القطاعات الإقتصادية الإستراتيجية علاوة على محافظته على قاعدة عملائه، إلى جانب استقرار معدل كفاية رأس المال بالبنك عند مستويات جيدة ، وهي عوامل تتضافر لتهيئة البنك لمواصلة رحلة النمو خلال عام 2021 والأعوام اللاحقة. هذا وإنسجاماً مع رؤية البنك فإننا سنواصل تنفيذ إستراتيجية البنك القائمة على المحاور التالية:

- تعزيز القاعدة الرأسمالية للبنك ودعم مركزه المالي
- تنمية موارد البنك
- تحسين كفاءة التشغيل.
- تطوير البنية التقنية التحتية لمواكبة أحدث النظم المصرفية وإنفاد خطة التحول الرقمي .

المساهمون الأفاضل

في الختام نتقدم ببالغ الشكر و التقدير لمجموعة البركة المصرفية لدعمها المستمر لنا كما نشكر بنك السودان المركزي والمسجل التجاري العام وسوق الخرطوم للاوراق المالية وسلطة تنظيم أسواق المال لتعاونهم معنا ، كما نشكر هيئة الرقابة الشرعية والمدققين الخارجيين لكريم توجيهاتهم ولايفوتني أن أشكر مساهمينا الكرام على ثقتهم المستمرة و عملائنا الذين نعتز بثقتهم وولائهم لهذا البنك ووافر الثناء للأخوة الزملاء أعضاء مجلس الإدارة ولفريق الإدارة التنفيذية والعاملين لجهودهم وصادق عطائهم ودورهم المقدر في نجاح البنك وتطوره.

و آخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

رئيس مجلس الإدارة

تقرير الهيئة الشرعية

بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية
لبنك البركة السوداني

الحمد الله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين وعلى سائر الأنبياء والمرسلين:

وبعد ..

فهذا تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية المقدم للجمعية العامة للمساهمين في بنك البركة السوداني عن الفترة من 2020/01/01 إلي 2020/12/31 م .

عملاً بمعيار الضبط للمؤسسات المالية رقم (1) الخاص بهيئات الرقابة الشرعية الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (البحرين) ، ووفقا لخطاب التكليف من الجمعية العامة للمساهمين ببنك البركة السوداني ، تقدم هيئة الفتوى والرقابة الشرعية التقرير التالي :

عقدت الهيئة أربعة اجتماعات بمبني البنك خلال العام 2020:

1/ راجعت فيها عينات من العقود المنفذة .
2/ راجعت عدداً من نماذج عقود العمليات الاستثمارية وأجازتها.
3/ أصدرت عدداً من الفتاوى والتوجيهات متعلقة بموضوعات مختلفة في أوجه نشاط البنك مثبتة في المحاضر.
4/ أجابت عن عدة استفسارات واردة من عدد من فروع البنك وإداراته.
5/ عقدت اجتماعاً اطلعت فيه على مسودة تقرير المراجع القانوني ، والقوائم المالية والإيضاحات المتعلقة بها، واستمعت إلى شرح من مدير إدارة الرقابة المالية .

6/ راقبت الهيئة أعمال البنك في العام 2020 ، ويسرها أن تقرر الآتي :

(أ) إن مسئولية التأكد من أن المؤسسة تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية تقع على عاتق الإدارة ، أما مسئولية الهيئة فتنحصر في إبداء رأي مستقل بناء على مراقبتها لعمليات البنك، وفي إعداد تقرير لكم .

(ب) إن مسؤولية حساب وسداد الزكاة تقع على عاتق إدارة البنك وفقاً لقانون ومنشورات ديوان الزكاة السوداني ، وتوجيهات هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للبنك.

(ج) أن توزيع الأرباح وتحميل الخسارة على حسابات الاستثمار يتفق مع الأساس الذى تم اعتماده من قبلنا وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

(د) إن الهيئة من خلال مراجعتها لعينات العقود والعمليات التي أبرمها البنك خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020م ، تكوَّن لديها مايرجح أن جميع معاملات البنك تمت وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية .

(هـ) إن مال الكسب غير المشروع تم صرفه في أوجه البرّ .

وتشكر الهيئة للمسئولين بالبنك تعاونهم معها في إنجاز مهامها ، والله ولي التوفيق .

أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

الدكتور/ عبد الإله محمد أحمد عبد الله **رئيس الهيئة**	**الدكتور/ مستعين علي عبد الحميد مولى بيك** **عضو الهيئة**

الدكتور/ عبد الستار عبد الكريم أبوغدة
وافته المنية في الثالث والعشرون من أكتوبر 2020
رحمه الله وجعل مثواه الجنة

صدر في الخرطوم – السودان - في الخامس والعشرون من شهر يناير 2020

تقرير المراجع الخارجي

Mubarak El-Awad & Co.
Mubarak El-Awad & Co.
Chartered Certfied Accountants
& Financial Consultants
مبارك العوض وشركاؤه
محاسبـــون قانونيون
و استشاريون ماليون

تقرير مراجع الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين المحترمين

بنك البركة السوداني (شركة مساهمة عامة)

تقرير حول مراجعة القوائم المالية

الـرأي

لقد قمنا بمراجعةالقوائم الماليةالمرفقة **لبنك البركة السوداني** والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر2020م، وكل من قائمة الدخل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وملخص لأهم السياسات المحاسبية والأيضاحات ألأخرى.

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة من جميع النواحي الجوهرية المركز المالي للبنك كما في 31 ديسمبر2020م وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لاعداد التقارير الماليةومعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية (الهيئة) وتتفق مع قانون الشركات للعام 2015م.

اساس الرأي

لقد قمنا بمراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة ومعايير المراجعة الصادرة عن (الهيئة). إن مسئوليتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة "مسؤولية مراجع الحسابات" حول مراجعة القوائم المالية من تقريرنا. كما أننا مستقلون عن البنك وفق معايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين "قواعد السلوك للمحاسبين المهنين" وقواعد السلوك المهني والمتعلقة بمراجعتنا للقوائم المالية للبنك. هذا، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقا لهذه المتطلبات. ونعتقد بأن بيانات المراجعة الثبوتية التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساسا لرأينا.

مسائل المراجعة الرئيسية

إن مسائل المراجعة الرئيسية بحسب حكمنا وتقديرنا المهنى، هى الاكثر إهمية فى مراجعة القوائم المالية للسنة الحالية.وقد تناولنا هذه الأمور فى سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، ولا نبدى رأياً منفصلا بشأن هذه المسائل، ولقد حددنا المسائل الرئيسية الواردة أدناه على انها مسائل مراجعة رئيسية تم تناولها فى تقريرنا:-

مخصصات انخفاض قيمة موجودات التمويل :-

بلغت الموجوداتالتمويلية(صافيذممالبيوع المؤجلة) نسبة 32% من اجمالي موجودات البنك في31ديسمبر2020م، وبالتالي تمثل نسبة هامة من قائمة المركز المالي ويعتبر تحديد مخصصات انخفاض القيمة المتعلقة بها من امور المراجعة الرئيسية.

تتضمن إجراءات مراجعتنا لهذه المسالة مايلى :-

- تحدد منشورات بنك السودان المركزى نسبة معينة لحساب مخصص عام وخاص لانخفاض قيمة التمويلات المتعثرة والمشكوك في تحصيلها ويقوم البنك وفق منشورات بنك السودان المركزي باحتساب مخصص عام لانخفاض قيمة الموجودات التمويلية بنسبة 1% علي الموجودات التمويلية الغير خاضعة لمخصص خاص (محدد) واحتساب مخصص خاص علي ارصدة التمويل المتاخرة السداد تتفاوت حسب صيغة التمويل وفترة التاخر في السداد ويتم خصم الرهن المقدم مقابل التمويل بحسب نوع الرهن وفق نسب محددة من بنك السودان المركزي لكل نوع من انواع الرهونات.

Mubarak El-Awad & Co.
Mubarak El-Awad & Co.
Chartered Certfied Accountants
& Financial Consultants
مبارك العوض وشركاؤه
محاسبـــون قانونيون
و استشاريون ماليون

- من اجل تقديم افصاح كافي بمستوى التعرض للمخاطر الائتمانية، اخذنا في اعتبارنااثر تطبيق معيار المحاسبة المالية رقم (FAS 30) الصادر من هئية المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية (أنخفاض قيمة الموجودات المالية وخسائر الائتمان)، بجانب منشورات بنك السودان المركزي ذات الصلة.

المعلومات الاخرى

إنالإدارة هى المسئولة عن المعلومات والبيانات الاخرى التى حصلنا عليها أثناء قيامنا بعملية المراجعة، إن رأينا حول المعلومات والقوائم المالية لايتناول المعلومات الاخرى، ولانعبر بأى شكل من الاشكال من تاكيد أو استنتاج بشأنها.

وتتمثل مسئوليتنا بالنسبة لأعمال المراجعة للمعلومات والقوائم المالية فى الاطلاع عليها فقط، وفى سبيل ذلك نقوم بتحديد ما إذا كانت هذه المعلومات الاخرى غير متوافقة جوهرياً مع القوائم المالية أو المعلومات التى حصلنا عليها أثناء قيامنا بأعمال المراجعة، أو تلك التى يتضح بطريقة أو باخرى أنها تتضمن أخطاء مادية.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

إن إعداد وعرض هذه القوائم المالية بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية لأعداد التقارير المالية ومعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية (الهيئة) هو من مسئولية مجلس الإدارة. تتضمن هذه المسئولية: تصميم وتنفيذوالمحافظة على نظم الرقابة الداخلية المعنية بإعداد وعرض القوائم المالية بصورة عادلة وخالية من الأخطاء الجوهرية، سواء ناتجة عن تجاوزات أو أخطاء، واختيار وتطبيق السياسات المحاسبية المناسبة وإعداد التقديرات المحاسبية المعقولة في مثل تلك الظروف.

إن الادارة مسئولة عن إعداد القوائم المالية وتقييم قدرة البنك على الاستمرار كبنك مستمر والافصاح متى كان مناسباً، عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية واعتماد مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم تنوي الادارة تصفية البنك أو وقف عملياته.

مسئولية مراجعي الحسابات عن مراجعة القوائم المالية

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول حول القوائم المالية ككل وأنها خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناتجة عن إحتيال أو عن خطأ وإصدار تقرير مراجعي الحسابات الذي يشمل رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عال من التأكيد، ولكن ليس ضمان بأن عملية المراجعة التي تتم وفقاً لمعايير المراجعة الدولية ومعايير المراجعة الصادرة عن (الهيئة) ستكشف دائماً الأخطاء الجوهرية حينما تكون موجودة والتي يمكن أن تنشأ الأخطاء من الغش أو الخطأ، وتعتبر جوهرية، بشكل فردي أو في مجموعها، يمكن توقعها بمعقولية بأنها تؤثر على القرارات الإقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية. وكجزء من عملية المراجعة وفقاً لمعايير المراجعة الدولية ومعايير المراجعة الصادرة عن (الهيئة)، نمارس الأحكام المهنية والحفاظ على الشكوك المهنية في جميع أنحاء المراجعة. ونقوم أيضاً:

- بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء كانت ناتجة عن إحتيال أو عن خطأ، تصميم وتنفيذ إجراءات المراجعة التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفر أساسا لرأينا. إن مخاطر عدم الكشف عن أية أخطاء جوهرية ناتجة عن الغش هو أعلى من واحد من المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث أن الإحتيال قد ينطوى على التواطؤ والتزوير، أو الحذف المتعمد ومحاولات التشويه، أو تجاوز ضوابط الرقابة الداخلية للبنك.
- الحصول على فهم ضوابط الرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية ضوابط الرقابة الداخلية للبنك.

صندوق بريد ٣١٢٠ - الخرطوم ١١١١١- منزل رقم ٣٧٥ - طريق مأمون البرير-متفرع من شارع عبيد ختم. الخرطوم-السودان تلفون: ٠٠٢٤٩١٨٣٢٨٩٨١٠+ - فاكس:٢٤٩ ٨٣٢٨٩٨١١ +
P.O.Box 3120, Khartoum 11111 - Building No.375 - Mamoun Elburair Road - off Obaid Khatim Street , Khartoum-Sudan Tel:+249 1 83 289810 Fax:+249 1 83 289811
www.mubarakelawad.com

Mubarak El-Awad & Co.
Mubarak El-Awad & Co.
Chartered Certfied Accountants
& Financial Consultants
مبارك العوض وشركاؤه
محاسبـــون قانونيون
و استشاريون ماليون

- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة المعدة من قبل الإدارة.
- التوصل إلى قرار حول مدى ملاءمة إستخدام أولئك المسئولين عن الحوكمة لأساس الإستمرارية، وإستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم يقين جوهري موجود ذو صلة بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة البنك على الإستمرار كمنشأة مستمرة. في حال نستنتج بأن هناك عدم يقين جوهري موجود، يتطلب منا لفت الانتباه في تقريرنا كمراجعي الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، لتعديل رأينا. إستنتاجاتنا تعتمد على أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا كمراجعي الحسابات. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف البنك كمنشأة مستمرة.
- تقييم ما اذا كان اعداد وعرض القوائم المالية للبنك قد تم من كافة النواحى الجوهرية، وفقاً لاحكام ومبادى الشريعة الاسلامية.
- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوي القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات والأحداث اللاحقة بطريقة تحقق العرض العادل.

الرأي حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

فى راينا أن القوائم المالية ككل للبنك للسنة المالية المنتهية فى 31 ديسمبر 2020م قد استوفت كافة الجوانب الجوهرية للمتطلبات القانونية والتنظيمية والمحلية الاخرى والتى تتمثل فيمايلى:-

- الاحكام الجوهرية المعمول بها من قانون الشركات للعام 2015م.
- قانون تنظيم العمل المصرفى ومتطلبات بنك السودان المركزى.
- هيئة الفتاوى والرقابة الشرعية.
- عقد التأسيس والنظام الاساسى للبنك.

مبارك العوض و شركاه
17 MAR 2021
محاسبون قانونيون

مبارك العوض محمد - شريك

مبارك العوض وشركاؤه

الخرطوم- السودان

17مارس2021م

صندوق بريد ٣١٢٠ - الخرطوم ١١١١١- منزل رقم ٣٧٥ - طريق مأمون البربر-متفرع من شارع عبيد ختم. الخرطوم-السودان تلفون: ٠٠٢٤٩١٨٣٢٨٩٨١٠+ - فاكس:٠٠٢٤٩ ٨٣٢٨٩٨١١ +
P.0.Box 3120, Khartoum 11111 - Building No.375 - Mamoun Elburair Road - off Obaid Khatim Street , Khartoum-Sudan Tel:+249 1 83 289810 Fax:+249 1 83 289811
www.mubarakelawad.com

حوكمة الشركات

تقرير حوكمة الشركات

تأسس بنك البركة السوداني في 26 فبراير 1984م، بشراكة وطنية وعربية من عدد من رجال الأعمال والمؤسسات التي كان القاسم المشتركة بينها هو رؤيتها التي تتسم بالأخلاق المستمدة من الشريعة السمحاء، والعمل الجاد والإلتزام بتطبيق أفضل المعايير المهنية ووتحقيق المكاسب المشتركة والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في مجتمعنا المحلي، وبناء قيمة عالية للمساهمين باستمرار على المدى الطويل.

تحوّل بنك البركة السوداني إلي شركة مساهمة عامة ذات مسئولية محدودة في أكتوبر من العام 2011م، وظل حريصاً علي إتباع أقصي معايير الحوكمة المستقاة من أفضل المؤسسات الدولية، ويعتبر (ميثاق حوكمة الشركات) «الميثاق» (مجموعة اللوائح التي تنظم عمل البنك تعتبر عنصراً مهماً للمحافظة على تعزيز ثقة كافة الجهات التي تتعامل مع البنك.

إن هذا «الميثاق» يحدد المسؤوليات والعلاقات بين كل من المساهمين ومجلس الإدارة والإدارة العُليا في البنك، وذلك من خلال تحديد الأهداف وصياغة الاستراتيجيات، والرقابة الفعّالة للأداء، بالإضافة إلى التحقق من الإلتزام التام بكافة القوانين والأنظمة و تطوير ثقافة الشفافية من خلال الالتزام بضوابط وتوجيهات بنك السودان المركزي والالتزام بمعايير الإفصاح والسلوك المهني .

إعتمد مجلس إدار بنك البركة السوداني سياسة حوكمة شركات كممارسة وثقافة بهدف إدارة مخاطر كشرط أساسي لضمان إدارة فعالة للبنك واستمراريته، والمحافظة على أعلى مستوى من حوكمة الشركات وإدارة المخاطر، من خلال المراجعة المتواصلة واليقظة، هو المفتاح لبناء شركة مسؤولة تتمتّع بأخلاقيّات قويّة. وقد كان ذلك ضروريًا لبناء بنية حوكمية شاملة يتمّ بموجبها وبشكل واضح تحديد وفصل الوظائف، والأدوار، والمسؤوليات بين مجلس الإدارة ولجان مجلس الإدارة والإدارة التنفيذيّة ومسؤولي وموظفي الشركة.

مجلس الإدارة

إنّ مجلس الإدارة (المجلس) هو المسؤول عن وضع استراتيجيات العمل وأهدافها وأولوياتها والإشراف عليها، وهو مسؤول كذلك عن وضع السياسات على أعلى مستوى، وإدارة البنك بشكل عام، ويكون مسؤولٌ أمام المساهمين عن الأداء المالي والتشغيلي للبنك. كما أنّه مسؤول عن زيادة وتخصيص رأس المال، ومراقبة الإدارة التنفيذيّة ومتابعة أدائها لعمليات البنك؛ واتخاذ القرارات التي تخصّ الأعمال المهمّة، وتعظيم قيمة حقوق المساهمين على المدى الطويل.

ويقوم المجلس بالتأكّد من قيام البنك بإدارة المخاطر بشكل فعّال من خلال الموافقة على ومتابعة مستوى المخاطر المقبولة والتعرف على التهديدات الاستراتيجيّة طويلة المدى لأعمال البنك وحمايته منها، بالإضافة إلى القيام بالواجبات والمسؤوليات التي ينص عليها القانون. وتتم بعض المهام الأساسية لمجلس الإدارة من خلال لجان فرعية (دائمة) منبثقة عن مجلس الإدارة ولها لوائحها المحددة لمهامها وإختصاصاتها.

يكون مجلس الإدارة أيضًا، ضمن أمور أخرى، مسؤولٌ عمّا يلي:

1. وضع أهداف وغايات البنك وإعادة تقييمها بشكل دوري.
2. وضع السياسات اللازمة لتحقيق أهداف وغايات البنك.
3. وضع هيكل ومسؤوليات الإدارة ومراجعتها بصورة منتظمة ومراقبة فاعلية الإدارة التنفيذيّة بما في ذلك مراقبة قدرتها على تخطيط وتنفيذ الاستراتيجيّات.

- مساءلة الإدارة التنفيذيّة عن النتائج.
- وضع سياسات وإجراءات مناسبة لعملية الموافقة على (الخطة / الموازنة) السنوية ومراجعة الأداء مقارنة بالأهداف المحددة فيها وبمؤشرات الأداء الرئيسيّة.
- التحقّق من وضع إطار عام وفعّال وشامل وشفّاف لحوكمة الشركات.
- إعتماد و/أوالموافقة على سياسات وإجراءات مناسبة لضمان الإلتزام بالسلوك الأخلاقي والمهني وبالقوانين والأنظمة ومعايير التدقيق والمحاسبة، وسياسة حوكمة الشركات للبنك، وسياسات الضبط المؤسسي الصادرة من بنك السودان المركزي، وموجهات مجموعة البركة المصرفية.
- التأكّد من أنّ عمليات البنك مدعومة ببيئة مراقبة مناسبة، بحيث يكون لدى البنك وظائف وأقسام الإلتزام وإدارة المخاطر والرقابة المالية، وإعداد التقارير؛ من خلال موارد مناسبة وهياكل ملائمة.
- التحقق من أنّ عمليات البنك مدعومة بنظام تقنية معلومات منضبط فعّال ومتكامل ومستقر ويمكن الاعتماد عليه.
- التأكيد على وإبلاغ الإدارة التنفيذيّة بأهميّة قيام التدقيق الداخلي في البنك بمراجعات دورية لآليات الضبط الداخلية وتفعيل إجراءات لتعزيز التدقيق الداخلي واتخاذ تدابير تصحيحية سريعة وفعّالة لمعالجة ما قد تكشفه أعمال التدقيق.
- الموافقة على شطب التسهيلات الائتمانية والاستثمارات، حين يكون ذلك مطلوبًا، وفقًا لسياسات وإجراءات البنك.
- الموافقة على الاستثمارات الاستراتيجيّة التي يقوم بها البنك.
- رصد ومتابعة احتمال نشوء تضارب مصالح ومنع المعاملات غير السليمة مع الأطراف ذات الصلة.
- الموافقة على أيّ معاملات جوهريّة خارج النسق الاعتيادي لأعمال البنك أو التي تتجاوز حدود صلاحيات الموافقة المفوض بها إلى الإدارة التنفيذيّة حسب لائحة التفويضات المالية و/ الإدارية المعتمدة من المجلس.
- تأمين إعداد بيانات مالية تعبّر بدقّة عن الوضع المالي للبنك، وذلك على أساس منتظم وثابت والتأكّد من مراجعة على البيانات المالية الدورية والتقارير والموافقة عليها ونشرها.
- الموافقة على جميع التغييرات المهمة في السياسات المحاسبية وسياسات إعداد التقارير للبنك.
- ضمان الإلتزام في جميع الأوقات بجميع المعايير الشرعيّة والمعايير المحاسبية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
- التأكّد من أنّ للبنك دليل سلوك معتمد للموظفين وأن يتمّ الإلتزام به بشكل تام به في جميع الأوقات.
- التأكّد من أنّ بيئة المراقبة والإنضباط تحافظ على السرية اللازمة لمعلومات العملاء وصون وحماية حقوق وأموال العملاء بشكل مناسب.
- تنظيم عقد اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين في مواعيدها المنصوص عليها، وإعداد جداول الأعمال الخاصة بها.
- ضمان المعاملة العادلة والمنصفة لجميع حاملي الأسهم، بما في ذلك مساهمي الأقلية.
- القيام بأيّ مهام أو وظائف يكون مطلوبًا من مجلس الإدارة القيام بها بموجب القوانين والأنظمة المعمول بها.

أثناء مراجعته المنتظمة لاستراتيجية البنك، يقوم المجلس باستعراض خطط أعمال البنك ومستوى المخاطر التي تنطوي عليها هذه الخطط، ويقيّم مدى كفاية رأس المال لدعم مخاطر الأعمال للبنك ويضع أهداف الأداء ويشرف على المصاريف الرأسمالية الكبرى والتصرف في الاستثمارات والاستحواذات.

تقع على عاتق مجلس الإدارة المسؤوليّة العامّة عن نظام الرقابة الداخلية للبنك وفاعليته وعن تعريف وتطبيق معايير المساءلة التي تمكّن الإدارة التنفيذيّة من تحقيق أهداف بنك البركة. ويتحقق المجلس من أنّ الأطر العامة للنظم وإجراءات المراقبة وهيكليّة المجلس والهيكل التنظيمي للبنك بشكل عام جميعها مناسبة لأعمال البنك والمخاطر المرتبطة به، كما يقوم بشكل منتظم بتقييم الأطر العامة للنظم وإجراءات المراقبة لهذه الغاية.

وتوجد في البنك إجراءات معتمدة مستمرّة لتشخيص وتقييم وإدارة المخاطر الرئيسية التي يواجهها البنك، وتتمّ مراجعة هذه الإجراءات بانتظام من قبل المجلس. وينصّ نظام البنك للرقابة الداخلية على وجود توثيق متسلسل يمكن مراجعته والتحقق منه لأغراض المساءلة وتحديد المسؤولية، يطبّق على جميع عمليات البنك. وقد صمّم هذا النظام لتأمين فاعلية وكفاءة العمليات والإلتزام بجميع القوانين والأنظمة المعمول بها وهو يهدف إلى إدارة المخاطر بشكل يمكن معه تجنّب حدوث أخطاء كبيرة أوخسائر جسيمة أوعمليات احتيال.

كجزء من مسؤولية مجلس الإدارة في التحقق من تطبيق حوكمة شركات فعّالة في جميع الأمور ذات العلاقة بالبنك، قام المجلس بوضع وإعتماد سياسة مكتوبة للإلتزام تحكم عملية إلتزام البنك لجميع القوانين والأنظمة، ولا سيّما تلك نص عليها بنك السودان المركزي والجهات الرقابية الأخرى في السودان. ولقد قام المجلس بتفويض مسؤولية متابعة

الإلتزام إلى لجنة الحوكمة والإلتزام التابعة لمجلس الإدارة. والتي تقيّم أداء هذه المسؤولية عن طريق إدارة الإلتزام في البنك المناط بها تولّي جميع جوانب الإلتزام بما في ذلك: وضع سياسات وإجراءات فعّالة لإدارة مخاطر الإلتزام للبنك، ومساعدة الإدارة التنفيذيّة والموظفين في إدارة المخاطر، وتقديم المشورة فيما يتعلق بالقوانين والأنظمة والمعايير المعمول بها، وتعميم السياسات والمبادئ التوجيهيّة المتعلقة بالإلتزام على الموظفين في البنك وضمان وجود منهجية فعالة للإلتزام والقيام بإعداد تقارير دورية إلى مجلس الإدارة فيما يتعلق بضوابط الإلتزام ووضع ضوابط تشغيلية وإطار عام محكم لمتطلبات سياسة (اعرف عميلك)، ومكافحة غسل الأموال تمويل الإرهاب. ويقوم بنك البركة السوداني بشكل مستمر بتعزيز إطار الإلتزام فيها وفي كل فروعه وشركاته التابعة.

تتمّ إحاطة كلّ من بنك السودان المركزي، ومساهمي البنك ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذيّة علمًا بشكل تام بأيّ قصور إن وجد والخطوات التي يتمّ اتخاذها لمعالجته. وبناءً على هذا الإجراء.

يعقد مجلس الإدارة اجتماعات منتظمة (على الأقل أربع مرات في السنة) وله جدول رسمي بالأمور التي يختصّ بها، وينظر في الجوانب الأساسية من شؤون البنك التي تحال إليه لاتخاذ قرارات بشأنها. ويقوم المجلس بمراجعة إستراتيجية البنك وخططها المالية وجميع التغييرات الجوهريّة المقترحة في سياسات البنك وهيكله وتنظيمه وينظر في التقارير المرفوعة له عن عمليات البنك (مع التركيز على التطوير التنظيمي وإدارة المخاطر وتطوير تقنية المعلومات) وأداء الإدارة التنفيذيّة، ومتابعة ملاحظات فرق تفتيش مجموعة البركة المصرفية وردود الإدارة التنفيذية للبنك عليها. ويحضر أعضاء مجلس الإدارة جميع اجتماعات المجلس بقدر الإمكان، وفي كل الأحوال يجب ألّ يقل عدد الاجتماعات التي يحضرها العضو عن 75 % من مجموع الاجتماعات في أي سنة، كما يقوم الأعضاء بالتواصل غير الرسمي فيما بينهم في الفترات التي تفصل بين الاجتماعات.

ورئيس مجلس الإدارة هو المسؤول عن قيادة المجلس وعن أداء المجلس لوظيفته بكفاءة، ويتأكّد من استلام جميع أعضاء المجلس جدول الأعمال ومحاضر الاجتماعات السابقة، و/أو أي معلومات أساسيّة خطيّة قبل كل اجتماع من اجتماعات المجلس، وفيما بين الاجتماعات عند الضرورة. ويتمّ تزويد المجلس ولجانه بمعلومات كاملة وفي الوقت المناسب لتمكينهم من القيام بمسؤوليّاتهم على أكمل وجه. وفي هذا الخصوص، يحقّ لمجلس الإدارة ولجانه وجميع أعضائه بصورة فرديّة الاتصال بالإدارة التنفيذيّة والمستشارين القانونيين الخارجيين أوغيرهم من المختصين على نفقة البنك، وبأمين سر مجلس الإدارة الذي عليه التأكّد من الإلتزام بإجراءات المجلس وباللوائح والأنظمة المعمول بها. ويشارك أعضاء الإدارة التنفيذيّة (المدير العام و/أو نائبه) في اجتماعات المجلس لأخذ رأيهم والإستفسار منهم فيما يتعلق بالمسائل التي يتداولها المجلس.

بموجب المادة (16) من لائحة تأسيس البنك المعتمدة يتكوّن مجلس الإدارة ممّا لا يقلّ عن سبعة أعضاء ولا يزيد عن عشرة أعضاء. كما نصّت المادة (17) من لائحة التأسيس بأن يشغل أعضاء مجلس الإدارة مناصبهم لدورة مدتها (ثلاث سنوات) قابلة للتجديد. وتنتهي عضوية عضو المجلس بانتهاء مدة ولايته/ ولايتها أو بناءً على قرار من المساهمين في اجتماع الجمعية العامة للمساهمين، وبموجب المادة (22) من لائحة التأسيس يحق لمجلس الإدارة سلطة إعفاء أي عضو من أعضائه إذا أدين في جريمه جنائية أو إختل عقله أو تصرف تصرفاً مخالفاً للوائح ونظم البنك وترتب عنه ضرر مباشر للبنك، أو إذا أفلس أو تصالح مع دائنيه أو إذا تم إنهاء خدمتة وذلك بعد موافقة بنك السودان المركزي.

عند الإعلان عن قبول طلبات تقديم الترشح لمنصب عضو مجلس إدارة للحلول محلّ أعضاء مجلس الإدارة الذين ستنتهي مدة الدورة المقررة لعضويتهم، يجب تقديم طلبات الترشيح هذه إلى أمانة سر مجلس الإدارة ضمن الوقت القانوني المحدد في الإعلان،ومن ثمّ عرض المرشحين إلى لجنة المزايا وشؤون أعضاء مجلس الإدارة والمسئولية الإجتماعية والإستدامة التابعة للمجلس؛ لرفع توصياتها إلى مجلس الإدارة. وكجزء من عمليّة الترشيح، يجب أن يكون أي ترشيح متوافقًا مع القواعد واللوائح المحلية ويجب تقديمه إلى بنك السودان المركزي لضمان الإلتزام بمتطلّبات وشروط الترشيح. ويتمّ بعد ذلك تقديم وعرض أسماء الأفراد المرشحين الذين وافق عليهم البنك المركزي إلى إجتماع الجمعية العامة للمساهمين لإجراء عمليّة التصويت والإنتخاب. وتجرى انتخابات أعضاء مجلس إدارة البنك وفقًا للقواعد والإجراءات المنصوص عليها في قانون الشركات لسنة 2015م والنظام الأساسي للبنك.

وتماشيًا مع ممارسات حوكمة المؤسسة، توجد خطة مجازة للمجلس و للإدارة التنفيذيّة (خطة الإحلال والتعاقب). ويتمّ مراجعة هذه الخطة بصورة سنويّة.

يستلم كل عضو جديد ينتخب لمجلس الإدارة خطاب تعيين خطّي يوضّح الصلاحيات والواجبات والمسؤوليات الإلتزامات لذلك العضو وغير ذلك من شروط تعيينه ذات الصلة، بالإضافة للوائح المنظمة والمجازة من المجلس.

يتألف مجلس الإدارة حاليًا من عشرة أعضاء ممّن يتمتعون بخلفيّات وخبرات مختلفة ومتنوعة،وقد تم إنتخابهم وتعيينهم في إبريل من العام 2019م لدورة مدتها ثلاث سنوات (2019م حتي 2022م)، وهولاء الاعضاء مسؤولون فرادى ومجتمعين عن أداء مسؤوليّات المجلس وعن الحكم على الأمور باستقلالية وموضوعية. ولا توجد لأي عضو فرد أومجموعة من أعضاء مجلس الإدارة صلاحيات مطلقة لاتخاذ القرار أو الهيمنة على عمليّة اتخاذ القرار في المجلس.

وجميع أعضاء مجلس الإدارة هم إمّا أعضاء غير تنفيذيين أومستقلّون تمامًا عن الإدارة التنفيذيّة، كما أنّ كلا منهم مسؤول بشكل فردي عن تمحيص ومساءلة قرارات وأداء الإدارة التنفيذيّة.

ويشغل منصب رئيس مجلس الإدارة ومنصب نائب رئيس مجلس الإدارة ومنصب المدير العام (الرئيس التنفيذي)أعضاء مختلفون وللمدير العام مسؤوليات منفصلة محدّدة بشكل واضح منصوص عليها المادة (30) في اللائحة التأسيسية للبنك. ويتمّ تقييم حجم وتركيبة مجلس الإدارة ولجانه بصورة منتظمة، بينما يتمّ بشكل سنوي تقييم أداء أعضاء مجلس الإدارة بصورة فردية (التقييم الذاتي) فيما يتعلق بفاعليتهم ومساهمتهم واسقلاليّتهم على ضوء المصالح المفصح عنها والسلوك. كما تتمّ مراجعة استقلالية أوعدم استقلالية الأعضاء على أساس سنوي.

وقد درج البنك على عمل (التقييم الذاتي) وتنفيذه على أساس سنوي بواسطة لجنة المزايا وشؤون أعضاء مجلس الإدارة والمسئولية الاجتماعية والإستدامة («لجنة المزايا») المنبثقة عن مجلس الإدارة («المجلس»)، وذلك وفق نماذج التقييم (الاستبيان) المعدة لهذا الغرض من قبل اللجنة. ويتضمن النموذج مؤشرات الأداء الرئيسية ويشملب نطاق التقييم ما يلي: (التقييم الذاتي لمجلس الادارة، التقييم الذاتي للجان مجلس الادارة، التقييم الذاتي:{ للرئيس/نائب الرئيس/عضو المجلس}، تقييم سكرتير مجلس الادارة، التقييم الذاتي للرئيس التنفيذي، التقييم الذاتي لهيئة الفتوي والرقابة الشرعية للبنك، التقييم الذاتي لرئيس/ عضو الهيئة الشرعية). وقد عكست نتائج هذا التقييم تحسّن وتطور كبير في الاداء.

وتتمّ مكافأة جميع أعضاء مجلس الإدارة فقط عن طريق المكافأة السنوية إلى جانب بدل الحضور الذي يدفع لعضو مجلس الإدارةعن كل اجتماع يحضره، بالإضافة إلى تعويض مصاريف السفر، حسب مقتضى الحال.

اعتمد مجلس الإدارة مدوّنة رسمية للسلوك والأخلاق المهنية (لائحة المعايير الاخلاقية وقواعد السلوك المهني) تطبّق على أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذيّة والمسؤولين الموظّفين والوكلاء والمستشارين وأيّ شخص آخر يمثّل أو يتصرف بالنيابة عن البنك.

وتماشيًا مع أفضل الممارسات العالمية، ومنشور حوكمة المصارف رقم ٢٠٢٠/٥ * الصادر من بنك السودان المركزي بتاريخ 13 يوليو 2020، قام المجلس بتبني إجراءات حوكمة الشركات لضمان فصل السلطات وحماية مصالح المساهمين وعملاء البنك.

لجان مجلس الإدارة:

تعمل لجان مجلس الإدارة (اللجان الدائمة) وفقاً لموجهات بنك السودان المركزي والمواثيق الموافق عليها من قبل مجلس الإدارة، كما تجتمع هذه اللجان بشكل دوري ومخطط له، لتساهم في تطبيق مبادئ حوكمة وتنظيم إدارة الشركات بشكل فعّال. وتلتزم مواثيق هذه اللجان بكل المتطلبات التي ينص عليها ميثاق حوكمة وتنظيم إدارة الشركات ويتمّ تعيين أعضائها من بين أعضاء المجلس وقد تم تفويض مسؤوليات محددة لكلّ من هذه اللّجان. إنّ لجان المجلس الرئيسية حالياً هي (أربع لجان) هي كما يلي:

1. اللّجنة التنفيذيّة والسياسات:

وتتكون اللّجنة التنفيذيّة والسياسات من الآتية أسماؤهم وهم:-

1. سعادة أ. عبدالرحمن أحمد عثمان _ نائب رئيس مجلس الإدارة _ ورئيس اللجنة وهو **(خبير مصرفي)** وعضو غيرتنفيذي.
2. سعادة د. عز الدين إبراهيم حسن _ عضو مجلس الإدارة _ ونائب رئيس اللجنة وهو **(مساهم وخبير إقتصادي)** وعضو غيرتنفيذي.
3. سعادة أ. سعود مامون محمد أحمد البرير _ عضو مجلس الإدارة _ وعضو اللجنة وهو **(مساهم ورجل أعمال)** وعضو غيرتنفيذي.
4. سعادة أ. جوزيف مكين إسكندر _ عضو مجلس الإدارة _ وعضو اللجنة وهو **(مساهم ورجل أعمال)** وعضو غيرتنفيذي.

تضم اللّجنة التنفيذيّة ما لا يقل عن أربعة أعضاء مجلس إدارة وتجتمع أربع مرات في السنة على الأقل. وقد قام مجلس الإدارة بتفويض اللّجنة التنفيذيّة بموجب لائحة التأسيس المعتمدة بمسؤولية تقديم توصيات إلى المجلس، لغرض الحصول على موافقة المجلس، فيما يتعلّق بالاستراتيجيّات والسياسات العامة وخطّة العمل للبنك، و فيما يتعلق بأيّ تغيير جوهري عليه، أو أيّ تغيير كبير في رأسمال البنك أو في هيكله التنظيمي أو أصوله أو استثماراته.

كما للجنة صلاحيات المصادقة على منح الإئتمان والصرف؛ وفقاً لما تحددة لائحة التفويضات المالية والإدارية وتعديلاتها.

2. لجنة التدقيق والمخاطر:

وتتكون لّجنة التدقيق والمخاطر من الآتية أسماؤهم وهم:-

1. سعادة أ. ياسر إسماعيل مظفر _ عضو مجلس الإدارة _ ورئيس اللجنة وهو **(ممثل لمجموعة البركة المصرفية ، وهو مصرفي مقتدر)** وعضو غيرتنفيذي.
2. سعادة د. مكي مدني الشبلي _ عضو مجلس الإدارة _ ونائب رئيس اللجنة وهو **(خبير إقتصادي)** وعضو غيرتنفيذي.
3. سعادة أ. كمال أحمد الزبير _ عضو مجلس الإدارة _ وعضو اللجنة وهو **(ممثل لمجموعة البركة المصرفية ومصرفي سابق)** وعضو غيرتنفيذي.

تضم لجنة التدقيق والمخاطر ما لا يقل عن أربعة أعضاء مجلس إدارة وتجتمع أربع مرات في السنة على الأقل. ويحضر مدقق الحسابات الخارجي اجتماعًا واحدًا من هذه الاجتماعات على الأقل في كل سنة. علاوةً على ذلك، يكون لمدقق الحسابات الخارجي اتصال غير محدود مع لجنة مجلس الإدارة للتدقيق والمخاطر ورئيسها طوال السنة. وقد قام مجلس الإدارة بتفويض لّجنة التدقيق والمخاطر بموجب لائحة التأسيس المعتمدة بمسؤولياته تقديم توصيات إلى المجلس، لغرض الحصول على موافقة المجلس، فيما يتعلّق باستعراض البيانات المالية السنوية والربعية للبنك والتوصية لمجلس الإدارة باعتمادها كما تقوم بمراجعة كفاية المخصّصات وأيّ تقارير لمستشارين خارجيين فيما يتعلّق بمهام طلب تقصّي أوتقديم مشورة محددة.

وتقوم اللجنة بمسؤولية التأكد من تأمين وجود نظام فعّال للتدقيق الداخلي وبيئة رقابة داخلية مستمرّة ونظام جيد للمحاسبة والرقابة المالية.

كما تقوم اللّجنة بإنجاز ذلك عن طريق مراجعة منتظمة لتقارير التدقيق الداخلي وخطابات المدققين الخارجيين وتقارير زيارات التفتيش التي تقوم بها البنك المركزي وفرق تفتيش مجموعة البركة المصرفية، وكذلك للسياسات والممارسات المحاسبية والمالية والإبلاغ المالي وضوابط وإجراءات الإفصاح للبنك ومدى كفاية وفاعلية إجراءات الرقابة الداخلية في المركز الرئيسي للبنك وإداراته ووحداته وفروعه.

وتختصّ اللّجنة بالنظر في جميع الأمور التي تتعلق بالرقابة المالية وإعداد التقارير المالية، وعمليات التدقيق الداخلي والخارجي ونطاق ونتائج عمليات التدقيق، وإدارة المخاطر، وإدارة الإلتزام ، والتقييد بالمتطلبات الرقابية والقانونية والمعايير المحاسبية. كما تقوم اللّجنة بالنظر في خطط التدقيق السنويّة و الموافقة عليها وتأمين التنسيق بين المدقّقين الخارجيّين والداخليين ومراقبة استقلاليّة ومؤهّلات وفاعليّة وأداء المدقّقين الخارجيّين وتقوم برفع توصيات إلى مجلس الإدارة فيما يتعلق بتعيين وإنهاء عقود المدقّقين الخارجيّين وتحديد مكافآتهم وتعيين مدير إدارة التدقيق الداخلي ومدير إدارة المخاطر.

وتقوم اللّجنة بتأمين وجود نظم رقابة مناسبة لأعمال البنك وللمعلومات التي يحتاجها مجلس الإدارة، بما في ذلك نظم ووظائف لتشخيص ومراقبة المخاطر والوضع المالي للبنك والالتزام بالقوانين واللوائح المطبّقة وأفضل الممارسات المعمول بها. وتتأكّد اللّجنة من توفير هذه المعلومات في الوقت المطلوب. وتخضع مختلف إجراءات ونظم الرقابة الداخلية للمراجعة المستقلّة من قبل إدارة التدقيق الداخلي للبنك التي ترجع في المسؤولية مباشرة للّجنة، وأيضًا من قبل المدقّقين الخارجيّين والجهات الرقابية الرسمية حسب مقتضى الحال. وتتمّ إحالة جميع خطابات المدقق الخارجي الموجّهة للإدارة وأي مسائل مهمّة يثيرها المدقّقون الخارجيّون وتقارير التفتيش التي يصدرها مفتشو البنك المركزي أوالمفتّشون التابعون لأيّ سلطات اختصاص في أي مكان يعمل فيها البنك أو فروعه إلى اللّجنة لمراجعتها فور صدوره، وتقوم بالنيابة عن المجلس بتأمين اتخاذ الإجراء التصحيحي المناسب.

وقد وضع مجلس الإدارة نظامًا للإبلاغ عن المخالفات يتيح للموظّفين أن يعبّروا بسرية تامة عن أيّ مخاوف فيما يتعلّق بأيّ مخالفات محتملة في الأمور المالية أو القانونية. ووفقًا لهذا النظام يمكن إبلاغ المخاوف مباشرةً لأيّ عضو في اللّجنة أو لمسؤول أو موظف محدّد يقوم بدوره بإبلاغ اللّجنة بالأمر.

أيضاً يقوم مجلس الإدارة بتحديد مدى قابلية واستعداد البنك لتقبل المخاطر بناءً على توصيات اللّجنة. وتكون اللّجنة مسؤولة عن وضع المستويات المقبولة لتعرّض البنك للمخاطر، وعن الموافقة على استراتيجية الإدارة التنفيذيّة لإدارة المخاطر وتأمين الإدارة التنفيذيّة لكافة الخطوات الازمة لتشخيص وقياس ومتابعة ومراقبة المخاطر. وإنّ هدف اللّجنة هو الإشراف على نظم وممارسات وإجراءات إدارة المخاطر في البنك، وضمان وجود تشخيص وإدارة فعّالتين للمخاطر بالإضافة إلى التحقّق من الإلتزام بالمبادئ التوجيهية الداخليّة والمتطلّبات الخارجية.

وتقوم اللّجنة بمراجعة الأمور التي يتمّ تشخيصها من قبل إدارات التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر في البنك وتحديد وتحليل أنظمة الرقابة للتعرف على نقاط الضعف أو الخلل فيها.

تقوم اللّجنة أيضًا بالإشراف على ومتابعة تنفيذ إطار سياسة حوكمة الشركات وتقدم تقارير وتوصيات لمجلس الإدارة بناءً على النتائج التي تتوّصل إليها.

3. لجنة المزايا وشؤون عضوية مجلس الإدارة والمسئولية الإجتماعية والإستدامة:

وتتكون لجنة المزايا وشؤون عضوية مجلس الإدارة والمسئولية الإجتماعية والإستدامة من الآتية أسماؤهم وهم:-

1. سعادة د. عزالدين إبراهيم حسن _ عضو مجلس الإدارة _ ورئيس اللجنة وهو **(مساهم وخبير إقتصادي)** وعضو غيرتنفيذي.
2. سعادة د. أحمد البدوي محمد الأمين حامد _ عضو مجلس الإدارة _ ونائب رئيس اللجنة وهو **(ممثل لمجموعة البركة المصرفية ورجل أعمال)** وعضو غيرتنفيذي.
3. سعادة أ. عبدالرحمن أحمد عثمان _ نائب رئيس مجلس الإدارة _ عضو اللجنة وهو **(خبير مصرفي)** وعضو غيرتنفيذي.
4. سعادة أ. كمال أحمد الزبير _ عضو مجلس الإدارة _ وعضو اللجنة وهو **(ممثل لمجموعة البركة المصرفية ومصرفي سابق)** وعضو غيرتنفيذي.
5. سعادة أ. أحمد الأمين أحمد عبداللطيف _ عضو مجلس الإدارة _ وعضو اللجنة وهو **(ممثل لمجموعة البركة المصرفية ورجل أعمال)** وعضو غيرتنفيذي.
6. سعادة أ. محمد الشريف محمد الأمين _ أمين سر مجلس الإدارة _ ومستشار اللجنة وهو **(مصرفي)** وعضو غيرتنفيذي.

تضم لجنة المزايا وشؤون عضوية مجلس الإدارة والمسئولية الإجتماعية والإستدامة ما لا يقل عن أربعة أعضاء مجلس إدارة وتجتمع أربع مرات في السنة على الأقل. وتنظر في جميع العناصر الأساسية لسياسة المكافآت، بما في ذلك، ضمن أمور أخرى، الموافقة على مكافآت أعضاء مجلس الإدارة بناءً على انتظام حضورهم اجتماعات المجلس واجتماعات اللّجان. كما توصي لمجلس الإدارة بمستويات مكافآت فريق الإدارة التنفيذيّة والموظفين الآخرين في البنك وفقًا لهيكلة حوافز معتمدة مرتبطة بالأداء. كما تقوم اللّجنة أيضًا بأداء دور لجنة الترشيحات كما هو مذكور أدناه.

وتقوم اللّجنة بإجراء تقييم سنوي لأداء المجلس ولجان المجلس والمدير العام (الرئيس التنفيذي). وعندما تتمّ مناقشة مسألة ترتبط بمصلحة شخصية لعضو في اللّجنة، ينسحب ذلك العضو من الاجتماع ويمتنع عن التصويت. إن اللّجنة مسؤولة عن تحديد الأشخاص المؤهلين لأن يصبحوا أعضاء مناسبين في مجلس الإدارة أوالمدير العام ونائبه أو المراقب المالي أوأمين سر مجلس الإدارة وأي مسؤولين تنفيذيين آخرين)باستثناء تعيين مدراء:(التدقيق الداخلي، الخاطر، الإلتزام)، وتقديم توصيات بذلك. كما أنّها مسؤولة أيضًا عن تأهيل وتثقيف وتوجيه أعضاء مجلس الإدارة الجدد وتنظيم ندوات وبرامج تدريبية أخرى من وقت لآخر لأعضاء المجلس (برنامج رفع وتعزيز قدرات أعضاء مجلس الإدارة).

واللّجنة هي المسؤولة عن قيادة برنامج البركة للمسؤولية الاجتماعية والاستدامة. حيث تشرف على صياغة السياسات والاستراتيجيّات من قبل الإدارة التنفيذيّة التي تهدف إلى جعل مجموعة البركة المصرفية وجميع وحداتها التابعة نموذجًا يحتذى به للمجموعة المصرفية الإسلامية التي تقدّم خدمات مصرفيّة ومالية بطريقة مسؤولة اجتماعيّاً ومستدامة بالتوافق مع مبادئ وأهداف الشريعة الإسلامية.

وتنسيق اللجنة مع مجموعة البركة المصرفية لاعلاء قيمة المسؤولية الاجتماعية على المستوى الدولي، وصولاً لنيل تصنيف عالٍ فى المسؤولية الاجتماعية. وتعمل على صياغة وإعداد المبادئ والسياسات والاستراتيجيات المتصلة بالمسؤولية الاجتماعية. من خلال الاشراف العام على انفاذ السياسات والاستراتيجيات الموضوعة بشأن المسؤولية الاجتماعية واعادة تقييمها و/أو تحديثها و/أو تطويرها بحسب المستجدات، والتوصية بشأن: السياسات المتعلقة بالمسئولية الإجتماعية للبنك، وإبداء التوصيات اللازمة في جانب تحسين علاقات البنك الإقتصادية والإجتماعية والرسمية وذلك على ضوء مقترحات الإدارة التنفيذية و/أوبمبادرة من اللجنة، بحيث تخدم سياساته واستراتيجياته الكلية. كما تعمل على الالتزام المستمر بالتصرف اخلاقياً والمساهمة فى تحقيق التنمية الاقتصادية (المستدامة)، وتحسين بيئة عمل الموارد البشرية وعائلاتهم، اضافة الى المساهمة فى مبادرات المجتمع المحلى والمجتمع ككل، و تشجيع البحث العلمي التطبيقي فى حقول الصيرفة والتمويل الاسلامى؛ وذلك فى نطاق المواثيق الاخلاقية والسياسات الكلية للدولة والبنك المركزى، ومجموعة البركة المصرفية، والسياسات الصادرة عن مجلس الإدارة .

وتهدف اللّجنة إلى التمسك بروح التمويل الإسلامي الذي يفرض المسؤولية الاجتماعية والاستدامة كسمة رئيسية للصيرفة والتمويل الإسلاميين. وتنفّذ اللّجنة التزامها بروح المسؤولية الاجتماعية والاستدامة المتأصلة في التمويل الإسلامي عن طريق وضع أهداف فصلية وسنوية متنوعة للإدارة التنفيذيّة.

4. لجنة الحوكمة وإلإلتزام:

وتتكون لجنة الحوكمة والإلتزام من الآتية أسماؤهم وهم:-

1. سعادة د. أحمد البدوي محمد الأمين حامد _ عضو مجلس الإدارة _ ورئيس اللجنة وهو **(ممثل لمجموعة البركة المصرفية ورجل أعمال)** وعضو غيرتنفيذي.
2. سعادة د. مكي مدني الشبلي _ عضو مجلس الإدارة _ ونائب رئيس اللجنة وهو **(خبير إقتصادي)** وعضو غيرتنفيذي.
3. سعادة أ. جوزيف مكين إسكندر _ عضو مجلس الإدارة _ وعضو اللجنة وهو **(مساهم ورجل أعمال)** وعضو غيرتنفيذي.
4. سعادة أ. أحمد الأمين أحمد عبداللطيف _ عضو مجلس الإدارة _ وعضو اللجنة وهو (**ممثل لمجموعة البركة المصرفية ورجل أعمال)** وعضو غيرتنفيذي.
5. سعادة أ. محمد الشريف محمد الأمين _ أمين سر مجلس الإدارة _ ومستشار اللجنة وهو **(مصرفي)** وعضو غيرتنفيذي.

تضم لجنة الحوكمة ولإلتزام ما لا يقل عن أربعة أعضاء مجلس إدارة وتجتمع أربع مرات في السنة على الأقل. وتنظر في جميع العناصر الأساسية الخاصة بدراسة النظام الاساسى الخاص بالالتزام (Compliance Chart) والتوصية به الى المجلس للمصادقة والاعتماد، وتحديثه لمواكبة المستجدات المهنية والقانونية والمصرفية والشرعية والتقنية. بالاضافة الى إعتماد السياسات المتصلة بمكافحة عمليات غسل الاموال وتمويل الارهاب، وفي مجال التعامل مع العقوبات الإقتصادية والتجارية المروضة علي الافراد والكيانات والبلدان، وفي مجال الإلتزام بقانون الامتثال الضريبي على الحسابات الاجنبية FATCA، وفي مجال مراقبة الالتزام التنظيمي والشرعي، وفي مجال التعامل مع شكاوى العملاء، بالاضافة الى التقرير الربعي الدوري الخاص بتفعيل دور مجلس الادارة، والتوصية بكل هذه السياسات للمجلس لإعتمادها، عليأن يتم تقييمها ومراجعتها بشكل دوري.

وتعمل اللجنة من التأكد من مدي كفاية أنظمة الرقابة الداخلية في البنك لتطبيق سياسات مراقبة الإلتزام. والاطلاع على تقارير إدارة الالتزام ومناقشة ما يرد فيها من ملاحظات مع الادارة التنفيذية بالبنك ومتابعة انفاذ ما يصدر من توصيات وقرارات. الى جانب مراجعة الانظمة الرقابية والاجرائية وتقييم مدى فعاليتها وكفاءتها فى تحقيق الاهداف الموضوعة وخلق البيئة الرقابية المطلوبة، والتوصية بالتحديث اللازم لتقوية وتحسين تلك الانظمة والتاكد من وضعها موضع التنفيذ.

وتشرف على وضع وإجازة مرشد يضم الأطر والسياسات والإجراءات اللازمة للتعامل مع مخاطر عدم الالتزام والتوصية به للمجلس وإقتراح التعديلات عليه. بالاضافة الى دراسة واجازة خطة العمل السنوية لادارة الالتزام والتوصية بالموجهات العامة لعملها ومتابعة أداء هذه الادارت وتقييم أعمالها ونتائجها. والاطلاع على أي تقارير ذات صلة – بالالتزام ومراجعة الملاحظات الواردة بها ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها ومناقشتها مع الادارة التنفيذية للبنك، ومتابعة انفاذ ما يصدر بشأنها من توصيات وقرارات.

وإتخاذ ما يلزم لترسيخ ثقافة الالتزام في المصرف وجعله هدفاً اساسياً واجب التنفيذ، وذلك من خلال نشر الوعي وإقامة الورش والسمنارات والدورات التدريبية الخاصة بقضايا وموضوعات الالتزام.

والسعي الي ضمان حل قضايا عدم الالتزام على نحو جذري وفعّال من قبل الإدارة التنفيذية وبمساعدة مدير الالتزام.ورفع تقارير دورية لمجلس الادارة بملخص أعمالها وقراراتها والتوصيات الجوهرية للنظر فيها واقرارها ومتابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن المجلس، الى جانب رفع محاضر جلساتها وتوصياتها لمجلس الادارة .

كما تختص اللجنة باي اعمال اخرى تتصل بمسؤولياتها واختصاصاتها او اي امور اخرى تراها ضرورية لتحقيق الاهداف الموضوعة لها. وتتولى اللجنة أي مهام خاصة يكلفها بها مجلس الإدارة من حين لآخر.

جدول حضور الأعضاء لإجتماعات مجلس الإدارة واللجان

زاول مجلس الإدارة المنتخب للدورة (٢٠١٩م _٢٠٢٢م) أعماله من خلال إجتماعات المجلس واللجان الدائمة التابعة له خلال السنة المنقضية ٢٠٢٠م وذلك وفقاً للنظام الاساسى واللوائح المنظمة لمجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه وذلك على النحو التالى :

	اسم العضو	تواريخ الاجتماعات	عدد الاجتماعات حسب اللائحة	عدد الاجتماعات الفعلية	عدد الاجتماعات التى حضرها العضو	نسبة الحضور العضو٪
مجلس الإدارة	السيد/ عدنان أحمد يوسف	٢٧ يونيو ٢٠٢٠م	٤	٤	٤	٪١٠٠
	السيد/ عبدالرحمن أحمد عثمان **		٤	٤	٤	٪١٠٠
	السيد/ ياسر اسماعيل مظفر		٤	٤	٤	٪١٠٠
	السيد/ د. عزالدين ابراهيم حسن	٣١ اكتوبر ٢٠٢٠م	٤	٤	٤	٪١٠٠
	السيد/د. أحمدالبدوى محمد الأمين حامد		٤	٤	٤	٪١٠٠
	السيد/د. مكى مدنى الشبلى**		٤	٤	٤	٪١٠٠
	السيد/ سعود مأمون البرير	٢٢ ديسمبر ٢٠٢٠م	٤	٤	٤	٪١٠٠
	السيد/ جوزيف مكين اسكندر		٤	٤	٤	٪١٠٠
	السيد/ كمال أحمد الزبير	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م	٤	٤	٤	٪١٠٠
	السيد/ أحمد الامين عبداللطيف #		٤	٤	٤	٪١٠٠
اللجنة التنفيذية والسياسات	السيد/ عبدالرحمن أحمد عثمان **	١١ يونيو ٢٠٢٠م	٤	٤	٤	٪١٠٠
	السيد/ د. عزالدين ابراهيم حسن	١٨ اكتوبر ٢٠٢٠م	٤	٤	٤	٪١٠٠
	السيد/ سعود مأمون البرير	١٥ ديسمبر ٢٠٢٠م	٤	٤	٤	٪١٠٠
	السيد/ جوزيف مكين اسكندر	٢٩ ديسمبر ٢٠٢٠م	٤	٤	٤	٪١٠٠
لجنة التدقيق والمخاطـــــر	السيد / ياسر اسماعيل مظفر	٠٢ ابريل ٢٠٢٠م	٤	٤	٤	٪٧٥
	السيد/ د. مكى مدنى الشبلى**	٢٣ يوليو ٢٠٢٠م	٤	٤	٤	٪١٠٠
	السيد/ كمال أحمد الزبير	١٢ اكتوبر ٢٠٢٠م	٤	٤	٤	٪١٠٠
	السيد/ / أحمد الامين عبداللطيف #	١٤ ديسمبر ٢٠٢٠م	٤	٤	١	٪٢٥
لجنة المزايا وشئون عضوية مجلس الإدارة والمسؤولية الاجتماعية والاستدامـــــة	السيد/د. عزالدين ابراهيم حسن	١٤ يونيو ٢٠٢٠م	٤	٤	٤	٪١٠٠
	السيد/ د.أحمد البدوى محمد الأمين	٢٧ اكتوبر ٢٠٢٠م	٤	٤	٤	٪١٠٠
	السيد/ عبدالرحمن أحمد عثمان**	١٠ نوفمبر ٢٠٢٠م	٤	٤	٤	٪١٠٠
	السيد/ كمال أحمد الزبير		٤	٤	٤	٪١٠٠
	السيد/ / أحمد الامين عبداللطيف #	١٥ ديسمبر ٢٠٢٠م	٤	٤	٤	٪١٠٠
لجنة الحوكمة والالتـــــزام	السيد/ د. احمد البدوي محمد الامين	٠٨ يونيو ٢٠٢٠م	٤	٤	٤	٪١٠٠
	السيد/ د. مكي مدني الشبلي**	٢٦ اكتوبر ٢٠٢٠م	٤	٤	٤	٪١٠٠
	السيد/ جوزيف مكين سكندر	٠٩ ديسمبر ٢٠٢٠م	٤	٤	٤	٪١٠٠
	السيد/ احمد الامين عبداللطيف #	٢٧ ديسمبر ٢٠٢٠م	٤	٤	٢	٪٥٠

(** خبيرين مصرفيين مستقلين)

تم تعديل عضويته بنقله من لجنة التدقيق والمخاطر، وإضافته (عضواً) في لجنة المزايا وشئون عضوية مجلس الإدارة والمسئولية الأجتماعية والإستدامة؛ وفقاً لقرار مجلس الادارة بالرقم ٧٢/ تمرير/١/٢٠٢٠ بتاريخ ٥ مايو ٢٠٢٠م.

الإلتزام والسياسات والإجراءات

إلتزام البنك:

يلتزم بنك البركة السوداني بالمتطلبات الرقابية العالمية المتزايدة. وتدعم وظيفة الإلتزام في البنك بصورة عامة وفي جميع فروعه والشركات التابعة له، ويقوم البنك كذلك بتحديث السياسات وصياغة إطار العمل حينما يكون ذلك ضروريًا. وهناك توجه مستمر لتعزيز ثقافة الالتزام من خلال الاستثمار في الأنظمة المتطورة والضوابط وصقل مهارات الموظفين ورفع مستوى الوعي لديهم. ولا يتردد البنك إطلاقا في رفض الأعمال التي تنطوي على مخاطر انتهاك القوانين والقواعد والمعايير الرقابية المعمول بها.

تقوم لجنة الحوكمة والإلتزام في البنك بإعتماد استراتيجية الإلتزام ووضع إطار عام لإدارة الإلتزام في البنك للتنفيذ في جميع الإدارات والفروع في أنحاء البلاد. وتعكس هذه الاستراتيجيّة المبادئ والممارسات التالية والتي هي متأصلة في البنك وجميع فروعه المصرفية:-

- الإلتزام بنص وروح القوانين والقواعد والمعايير الرقابية التي تسري على البنك وفروعه وشركاته التابعة.
- التقيّد بممارسة الأعمال وفقا لجميع المعايير الرقابية والمهنية والأخلاقية.
- تشجيع ثقافة إلتزام قوية يكون بموجبها يكون الإلتزام مسؤولية كل فرد في البنك.
- الحفاظ على بيئة حوكمة شركات قوية في جميع الأوقات.

ويواصل البنك في تعزيز السياسات والإجراءات والأطر المتعلقة بالإلتزام، كما يتمّ الارتقاء بمهارات الموظفين من خلال توفير التدريب المستمر والهادف في جميع المجالات المتعلقة بالإلتزام للمتطلبات ذات الصلة بالجرائم المالية. وقد تمّ إدخال الأنظمة وأدوات الأتمتة وفقًا لمقتضيات الحاجة وذلك بغرض تحسين معايير الإلتزام في كافة إدارات وفروع البنك.

وظيفة مستقلة

تشمل وظيفة الإلتزام في بنك البركة السوداني ما يلي:

1. حماية البنك من مخاطر عدم الإلتزام المتمثلة في المخاطر القانونية أوالرقابية، ومخاطر السمعة، ومخاطر الخسائر المالية نتيجة المخالفات والتجاوزات الإدارية والمالية، ومخاطر الجرائم المالية و/أو المعلوماتية، ومخاطر الإحتيال والفساد والرشوة، ومخاطر عدم الإلتزام الشرعي، وذلك من خلال التأكد من إلتزام البنك وسياساته الداخلية لجميع القوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر وقواعد السلوك المهني والمعايير والممارسات المصرفية السليمة الصادرة عن الجهات التنظيمية والرقابية محلياً ودولياً، المبادئ والقرارات والفتاوى الصادرة عن هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للبنك و/أو الهيئة العليا للرقابة الشرعية.
2. ايجاد بيئة عمل تتسم بالشفافية والموضوعية والعدالة وتؤدى فيها كافة الاعمال لتحقيق اهداف البنك، والتأكد من مدى فعالية سياسات وبرنامج الإبلاغ بالبنك وكفالة الحماية اللازمة للاشخاص المبلغين والنتائج المترتبة على حالات المكائد والتستر.
3. التعامل مع شكاوى المتعاملين بصورة عادلة تحقق رضاهم، وتوفير الإجراءات الكفيلة بتخفيض عدد شكاوى العملاء وتقليل الفترة الزمينة لمعالجتها، وإيجاد الحلول المناسبة والجذرية للحد من تكرارها.
4. منع إساءة استخدام البنك من قبل أي شخص أوجهة ما في أعمال غير مشروعة، والقيام بالإجراءات الإحترازية والوقائية اللازمة، ومنع ومكافحة حدوث عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتأكد من مدي كفاية أنظمة الرقابة الداخلية لتحقيق هذا الهدف.
5. تحديد وفهم وتقييم مخاطر عمليات غسل الأموال وتمويل الارهاب التي يمكن أن يواجهها المصرف إستناداً الي المنهج المبنى علي المخاطر Risk Based Approach (RBA))، وذلك لتعزيز فعالية ضوابط ونظام مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الارهاب وتوجيه الموارد بالشكل الأمثل لمنع تحقق هذه المخاطر أوتخفيف آثارها.
6. الإلتزام التام بقوائم العقوبات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة (U.N. Lists)، والمجموعات الدولية الأخري مثل الإتحاد الأوروبي (Euro Lists)، ومكتب الولايات المتحدة الأمريكية لمراقبة الأصول الاجنبية (Lists OFAC) وغيرها.

ترجع المسؤولية عن إدارة الإلتزام بالبنك إلى لجنة الحوكمة والإلتزام، وتضطلع اللجنة بمهام الإشراف المستقل نيابةً عن مجلس الإدارة. كما يحق لإدارة الإلتزام التواصل مع مجلس الإدارة متى رأى ذلك ضروريًا. وإضافة إلى ذلك، فأنّ إدارة الإلتزام بالبنك لها الحق والسلطة في الاتصال ببنك السودان المركزي متى ماكان ذلك ضروريًا.

لقد وضع البنك لجميع إداراته وفروعه مبادئ توجيهية مكتوبة للموظفين حول التنفيذ المناسب للقوانين والأنظمة والقواعد والمعايير من خلال سياسات وإجراءات معتمدة بما في ذلك سياسة الإلتزام الشاملة بالبنك. وتتطلب سياسة الإلتزام من جميع المسؤولين والموظفين بالوحدات التابعة الإلتزام بكافة القوانين والقواعد والأنظمة ومعايير أفضل ممارسات السوق.

تصنف مخاطر الإلتزام في البنك كالتالي:

1. الإلتزام الرقابي وحوكمة الشركات.
2. مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
3. العقوبات الدولية.
4. قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية أو فاتكا FATCA ومعايير الإبلاغ الموحّد.

الإلتزام الرقابي وحوكمة الشركات

على مستوى البنك، يمثل وضع البنك لسياسات البنك لإدارة مخاطر الإلتزام في جميع الفئات المذكورة أعلاه عملية متواصلة، ويتمّ تعميم هذه السياسات بشكل ممنهج إلى كل المستويات. بعد ذلك، يتمّ تطوير وتنفيذ سياسات بما يتماشى مع المتطلبات الرقابية. ويوجد لدى البنك مدوّنة سلوك صارمة يتعين دائمًا على جميع الموظفين الإلتزام بها.

إنّ الغرض من مدونة السلوك هو منع أي ممارسة خاطئة وتشجيع الممارسة الأخلاقية والمعاملة المنصفة للعملاء في جميع الأوقات. وتتضمن المدونة مسؤوليات جميع أعضاء بنك البركة السوداني ومسؤوليه وموظفيه، والذين يتوقع منهم قراءة وفهم ودعم جميع هذه المعايير والمبادئ دائمًا.

كذلك وضع البنك سياسة للإبلاغ عن المخالفات توفر قناة رسمية للموظفين للإبلاغ عن أي سلوك غير أخلاقي أو خطأ مؤسسي. ويتمّ تشجيع الموظفين على الإبلاغ عن توجّساتهم من خلال قنوات اتصال تحمي هوياتهم بدون خوف من الانتقام منهم أوالتعرض لهم.

مكافحة غسل الأموال ومناهضة تمويل الإرهاب

يتمّ التعامل بكامل الحزم مع المخاطر المرتبطة بالجرائم المالية على مستوى البنك وإداراته وفروعه. حيث يحترم البنك الإلتزام بالقوانين والأنظمة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال ومناهضة تمويل الإرهاب وبتوصيات لجنة بازل وفريق العمل المعني بالعمليات المالية، والتي يتمّ تضمينها بدورها في سياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في كل إدارات البنك وفروعه وشركاته التابعة. ويعتمد البنك سياسات صارمة فيما يتعلق بمتطلبات (اعرف عميلك) **(Know your customer KYC)** والتي تشمل متطلبات تفصيلية للتعرف على والتحقق من هوية وبيانات العملاء. حيث تمنع هذه السياسات الفروع العاملة من إنشاء أي علاقات عمل جديدة ما لم يتمّ التعرف على والتحقق من جميع الأطراف المرتبطة بالعلاقة والتحقق بشكل واضح من طبيعة الأعمال التي يتوقع القيام بها.

وتماشيًا مع متطلبات بنك السودان المركزي وسياسة البنك وسياسة مجموعة البركة المصرفية لمكافحة غسل الأموال، يتمّ تعيين مسؤولين عن الإبلاغ عن غسل الأموال وإعداد تقارير عنها في جميع الادارات والفروع التابعة. ويتحمل مسؤولو الإبلاغ عن غسل الأموال المسؤولية عن ضمان الإلتزام بجميع القوانين والأنظمة والسياسات ذات الصلة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وعن النظر في أي شكوك أو مخاوف حول أي عميل أو معاملة والإبلاغ عنه أو عنها للجهة الرقابية المعنية.

وعلى مستوى البنك فإن إدارة الإلتزام مسؤوله عن الإبلاغ عن أي إشتباه في غسل الأموال تشمل مسؤولياتها أيضاً صياغة وإصدار وتنفيذ استراتيجيّات وسياسات مكافحة غسل الأموال للمعتمدة في البنك

على أساس مستمر، والإشراف على التدريب على مكافحة غسل الأموال لجميع الموظفين المعنيين ورفع تقارير إلى لجنة مجلس الإدارة للحوكمة والإلتزام وإلى المجلس حول الأمور المهمة المتعلقة بغسل الأموال.

العقوبات الدولية

نظرًا للأعداد المتزايدة من العقوبات المفروضة من قبل الهيئات الرقابية المحلية والدولية، يعد الإلتزام بالعقوبات أحد التحدّيات الرئيسية التي تواجهها البنوك وخاصة تلك التي تعمل في أو عبر مناطق جغرافية مختلفة. إنّ مخالفة العقوبات تعرض البنوك إلى مخاطر رقابية ومخاطر سمعة ومخاطر تجارية بما في ذلك احتمالات الخسائر المالية. لقد باتت مخاطر العقوبات إحدى أهم المخاطر التي تواجه البنوك عالميًا بدليل العدد الكبير من القضايا المسجلة والغرامات الضخمة التي فرضت.

ونظرًا لدرايتنا بهذه المخاطر، وضع البنك استراتيجية وسياسة لإدارة مخاطر العقوبات على مستوى البنك وطبقّتها في جميع إدارته وفروعه التابعة. حيث يعمل البنك على رفع مستوى الوعي لدى منتسبيه بأهمية الإلتزام للعقوبات وتستثمر أكثر في أنظمة الفحص الملائمة لإدارة المخاطر ذات الصلة بالعقوبات الدولية والحد منها. كذلك تُطبَّق سياسة البنك خاصة بالعقوبات على صعيد جميع الادارات والفروع لضمان وجود معايير موحدة للإلتزام بكافة الأوامر ذات الصلة بالعقوبات. حيث تضع سياسة العقوبات هذه قيودًا ومحاذير مختلفة تتعلق بالعملاء الذين يخضعون والمعاملات التي تخضع للعقوبات، وأحيانًا تتعدى هذه القيود المتطلبات الصارمة التي تنص عليها القوانين المعمول بها وذلك لغرض ضمان حماية سمعة البنك ومكانته.

قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية -FATCA ومعيار الإبلاغ الموحّد

سعيًا إلى تعزيز الشفافية الضريبية في جميع أنحاء العالم، سنَّت الولايات المتحدة الأمريكية ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تشريعًا واسع النطاق للامتثال الضريبي والإبلاغ، وبموجب هذا التشريع ينبغي على البنوك والمؤسسات المالية تحديد المعلومات ذات الصلة المتعلقة بالأشخاص الخاضعين للضرائب وإبلاغها للسلطات الضريبية في أوطانهم.

وقد طُرحت متطلبات قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (فاتكا)FATCA منذ بضعة أعوام من أجل منع التهرب الضريبي للمواطنين والمقيمين بالولايات المتحدة الأمريكية. واستجابةً لذلك، وضع البنك دليل تطبيق قانون الإمتثال الضريبي للحسابات الخارجية الأمريكي (FATCA) فاتكا خاص به لتطبيقه على صعيد البنك بأكمله. أنفق البنك استثمارات ضخمة لتحسين الأنظمة وتدريب موظفيه لضمان تطبيق المتطلبات بشكل صحيح وملائم. وهكذا فقد تمّ حاليًا تطبيق قانون فاتكا بشكل كامل في جميع إدارات وفروع البنك، وعليه يقوم بنك البركة السوداني بإبلاغ السلطات بالمعلومات المطلوبة وفقًا للتواريخ المحددة.

وفي ضوء إطار فاتكا الذي تمّ وضعه وتطبيقه في وقت سابق، فقد تمّ تنفيذ معيار الإبلاغ الموحّد بسهولة وسلاسة في كل إدارات وفروع بنك البركة السوداني وشركاته التابعة، وفي مجموعة البركة المصرفية ووحداتها. ونتيجة لذلك، فإن جميع أعضاء بنك البركة السوداني على أتمّ الاستعداد حاليًا لتبادل المعلومات المتعلقة بالمقيمين الخاضعين للضرائب في جميع الدول المشاركة في هذا المعيار. كما يتمّ الإبلاغ عن الأشخاص ذوي الصلة وفقًا للتواريخ المحددة.

سياسة الإفصاح بالبنك:

تهدف استراتيجية الاتصال لبنك البركة السودان إلى المساعدة على تحقيق هدف البنك في جعل السوق المالي دائمًا على إطلاع على المعلومات الجوهرية. إن تواصل البنك مع السوق يحقق الإلتزام لتوجيهات بنك السودان المركزي، ومعايير الإفصاح المحددة في اللوائح المنظمة سوق الخرطوم للأوراق المالية وسلطة تنظيم أسوق المال.

وتعرّف المعلومات الجوهرية بأنها أي معلومات، سواءً كانت مالية أوغير مالية، تتعلق بأعمال وشؤون البنك أوأي من فروعه تؤدي أو يتوقع لها بشكل معقول أن تؤدي إلى حدوث تغيير كبير في سعر السوق لأسهم البنك والتأثير على قرارالمستثمر بالبيع أوالشراء أوالاحتفاظ بأسهم البنك في السوق أو تؤثر على قرارالمستثمر بتغيير قرار الدخول في معاملة أو الامتناع عن الدخول في معاملة مع البنك أوأحد فروعه التابعة له. وتشمل المعلومات الجوهرية، ولكن لا تقتصر على الحقائق الجوهرية أوالتغيرات الجوهرية التي تتعلق بأعمال وشؤون البنك ككل. والكشف عن جميع المعلومات المطلوبة في بياناتها المالية الفصلية (الربعية) المراجعة وبياناتها المالية السنوية المدققة التي يتمّ نشرها، وكذلك أي معلومات أخرى ذات صلة يتمّ طلبها من قبل الجهات الرقابية من وقت لآخر.

وبنك البركة السوداني بوصفه شركة مساهمة عامة محدودة ومدرجة في لوائح سوق الخرطوم للأوراق المالية، تلتزم بجميع متطلبات نشر المعلومات الدورية للسوق في الوقت المطلوب، وفقًا لما هو منصوص عليه في التوجيهات واللوائح التنظيمية للسوق في هذا الصدد.

بالإضافة إلى ذلك، سوف يقوم البنك بالإفصاح على نطاق واسع عن جميع المعلومات الجوهرية ونشرها لعموم الجمهور فور علمها بالظروف أو الأحداث التي تكمن وراء هذه المعلومات الجوهرية أوعند اتخاذ قرار من قبل مجلس الإدارة أوالإدارة التنفيذيّة للبنك بتنفيذ تغيير جوهري، كما أن أعضاء مجلس الادارة ملتزمين بالافصاح عن إعلان وجه المصلحة في اي بند أو موضوع من موضوعات أجندة الاجتماع من إجتماعات المجلس أو اللجان (الدائمة) قبل بداية مناقشة هذه الموضوعات.

الأحكام التنظيمية

يلتزم البنك بجميع المتطلبات الرقابية التي تحكم عمل البنوك الإسلامية ويصدرها بنك السودان المركزي. وتشمل هذه المطلبات، ضمن أمور أخرى، القواعد التنظيمية التي تحكم كفاية رأس المال للبنك، وجودة الأصول وإدارة المخاطر، وإدارة السيولة والأموال، وحوكمة الشركات.

وبصفته الجهة المشرفة على البنك، يحدد بنك السودان المركزي ويراقب متطلبات كفاية رأس المال للبنك على مستوى الميزانية الموحدة وغير الموحدة لمجموعة البنك والشركات التابعة.

مراقبة الأداء المالي

يطبق البنك عدة إجراءات تساعد على رصد ومراقبة نشاطاته على مستوى العام. كما تمّ وضع إجراءات متكاملة وذات فاعلية عالية لتوحيد البيانات المالية، وبموجب هذه الإجراءات يقوم البنك بتقديم بياناته المالية بصيغة تتوافق مع معايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS).

يقوم البنك بإعتبارة أحد وحدات مجموعة البركة المصرفية (ABG) برفع تقارير شهرية إلى المركز الرئيسي للمجموعة تتضمن تفاصيل أدائها المالي مقارنة مع الموازنات التقديرية المعتمدة، اضافة الي إرسال بياناته المالية (الربعية)، وتصدر بها نتائج مالية موحدة للمجموعة.

معاملات الأطراف ذات الصلة

تُسمّى المعاملات التي تتمّ مع الأشخاص أو الكيانات المرتبطة بالبنك «معاملات الأطراف ذات الصلة»، بما في ذلك أعضاء مجلس الإدارة وحاملي الأسهم. ويتعامل البنك مع جميع هذه المعاملات على أساس تجاري بحت، وعلاوةً على ذلك تتطلب هذه المعاملات موافقة محددة من مجلس الإدارة. كما يمتنع عضو مجلس الإدارة عن التصويت إذا كانت له مصلحة في الموضوع الذي يتمّ التصويت عليه.

مدوّنة السلوك والأخلاقيات المهنية

إعتمد بنك البركة السوداني سياسة داخلية أقرّها مجلس الإدارة خاصة بتوظيف أفراد الأسرة المباشرين أوالأقارب الآخرين للموظفين. وتحظر السياسة التوظيف والانتقالات الداخلية، حيث ينطبق ذلك، لأقارب الدرجة الأولى والثانية. ومع هذا، تسمح السياسة بتوظيف الأقارب من الدرجة الثالثة والرابعة في وظائف لا تنطوي على وجود تضارب فعلي أومحتمل أو متصور للمصالح، أو فرصة للتواطؤ. إنّ إدارة تنمية الموارد البشرية وإدارة التدقيق الداخلي هما المسؤولتان عن مراجعة الطلبات المحتملة للتوظيف للتحقق من إمكانية أن يكون هناك تضارب فعلي أومحتمل في المصالح كما تحدِد ذلك سياسات البنك.

سياسة المكافآت

يحدد نهج البنك الذي يقوم على المكافآت الإجمالية، والذي يشمل سياسة المكافآت المتغيرة، سياسة البنك فيما يتعلق بمكافآت أعضاء مجلس

الإدارة والإدارة التنفيذيّة العليا والعوامل الرئيسية التي تؤخذ في الاعتبار عند وضع هذه السياسة من خلال إطار المكافآت ، يهدف البنك إلى الالتزام بالأنظمة المتعلقة بالممارسات السليمة للمكافآت الصادرة عن بنك السودان المركزي.

كما أن للمجلس سياسة مجازة من المجلس وهي سياسة مخصصات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة واللجان التابعة للمجلس.

مكافأة مجلس الإدارة

تحدد مكافأة مجلس إدارة البنك وفقاً لأحكام المادة ٥٦ الفقرة (د) من النظام الأساسي للبنك . وتخضع مكافأة مجلس الإدارة لموافقة المساهمين الحاضرين في اجتماع الجمعية العامة العادي السنوي.

المكافآت المتغيرة للموظفين

ترتبط المكافأة المتغيرة بالأداء وتتمثل أساساً في منح مكافأة سنوية عن الأداء. وكجزء من المكافأة المتغيرة لموظفينا، تكافئ هذه المكافأة السنوية الموظف على إنجاز الأهداف التشغيلية والمالية الموضوعة في كل سنة، وعلى الأداء الفردي للموظف في تحقيق تلك الأهداف ومساهمته في تحقيق الأغراض الإستراتيجية للبنك.

لقد اعتمد البنك إطاراً عاماً موافقاً عليه من قبل مجلس الإدارة لتطوير ربط شفاف بين المكافأة المتغيرة والأداء. وقد تمّ تصميم الإطار على أساس تحقيق أداء مالي مرضٍ وأيضاً تحقيق الأهداف غير المالية الأخرى والذي سيؤدي، بافتراض تساوي الأمور الأخرى، إلى خلق سلّة المكافأة المستهدفة للموظفين، قبل النظر في تخصيص المكافآت لإدارات الأعمال ولكلّ موظف.

القوائم المالية

قائمة المركز المالى

بنك البركة السودانى
قائمة المركز المالي
كما في 31 ديسمبر 2020

الموجودات	إيضاح	2020 الجنيه السوداني	2019 الجنيه السوداني
النقد وما في حكمه	4	**13,348,061,250**	4,337,254,255
صافي ذمم البيوع المؤجلة	5	**12,143,271,916**	5,909,978,495
إستثمارات في أوراق مالية متاحة للبيع	6	**491,733,430**	404,277,656
إستثمارات في أوراق مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	7	**1,308,897,634**	1,296,164,500
صافي التمويل بالمشاركة	8	**420,268,929**	428,661,991
صافي التمويلات والأستثمارات الاخرى	9	**1,712,950,665**	1,009,596,356
صافي التمويل للاجارة المنتهية بالتمليك	10	**602,325**	2,477,956
موجودات المرابحات	11	**1,008,975,936**	539,645,433
صافي الموجودات الثابتة	12	**950,333,654**	867,918,706
المساهمات في الشركات التابعة والزميلة واخرى	13	**34,183,573**	32,132,576
صافي الموجودات الاخري	14	**6,649,945,143**	1,128,660,317
التحسينات في المباني المستأجرة	15	**56,725,106**	19,831,863
اجمالي الموجودات		**38,125,949,560**	15,976,600,104
المطلوبات وحسابات الاستثمار المطلقة وحقوق الملكية			
المطلوبات			
حسابات العملاء الجارية والادخارية	16	**24,612,839,133**	7,008,896,155
المطلوبات الأخرى	17	**4,105,986,570**	2,023,406,195
المخصصات	18	**660,494,861**	74,622,926
		29,379,320,564	9,106,925,276
حقوق أصحاب حسابات الاستثمارات المطلقة	19	**5,565,668,181**	5,232,866,397
القروض المساندة	20	**716,787,500**	586,462,500
حقوق الملكية			
راس المال	2/21	**414,436,115**	287,039,835
الأرباح المبقاة		**1,312,085,696**	267,833,720
الإحتياطيات	22	**737,651,504**	495,472,377
اجمالي حقوق الملكية		**2,464,173,315**	1,050,345,932
اجمالي المطلوبات وحسابات الاستثمار المطلقة وحقوق الملكية		**38,125,949,560**	15,976,600,104
الحسابات النظامية	36	**2,105,329,313**	652,407,449

المدير العام
الرشيد عبدالرحمن على

عضو مجلس الإدارة
د. عزالدين إبراهيم حسن

نائب رئيس مجلس الإدارة
عبد الرحمن أحمد عثمان

قائمة الدخل

بنك البركة السودانى
قائمة الدخل
في 31 ديسمبر2020

الدخل	إيضاح	2020 الجنيه السوداني	2019 الجنيه السوداني
الدخل من ذمم البيوع المؤجلة	23	1,356,999,386	813,271,956
الدخل من الاجارة	24	125,847	280,284
الدخل من الاستثمارات	25	411,707,422	413,452,239
		1,768,832,655	1,227,004,479
ناقصاً: العائد على حسابات الإستثمار المطلقة	26	(729,158,241)	(423,447,867)
صافي الدخل من البيوع المؤجلة والإستثمارات		1,039,674,413	803,556,612
إيرادات وعمولات الخدمات المصرفية	27	1,050,200,945	96,093,803
الايرادات الاخري	28	991,047,521	26,645,586
مكاسب إعادة تقييم العملات الاجنبية	29	100,796,389	131,753,166
		2,142,044,855	254,492,555
اجمالي الدخل التشغيلي		3,181,719,268	1,058,049,167
المصروفات			
مصروفات العنصر البشري	30	674,739,586	280,384,002
الاهلاكات والاطفاءات	31	52,856,064	42,532,885
غرامات بنك السودان المركزى	32	106,000	7,500
المصروفات العمومية والادارية	33	435,890,307	270,644,149
مخصصات مخاطر التمويل والاستثمار	34	54,844,843	(34,701,703)
اجمالي المصروفات		1,218,436,799	558,866,833
صافي الدخل للسنة قبل الضرائب والزكاة		1,963,282,469	499,182,334
الزكاة	47	(46,571,105)	(6,333,647)
ضريبة أرباح الأعمال	48	(502,883,981)	(49,154,780)
صافي الربح للعام		1,413,827,383	443,693,907
العائد على السهم	37	17.24	5.41

المدير العام
الرشيد عبدالرحمن علي

عضو مجلس الإدارة
د. عزالدين إبراهيم حسن

نائب رئيس مجلس الإدارة
عبد الرحمن أحمد عثمان

قائمة التغير فى حقوق الملكية

بنك البركة السودانى
قائمة التغيرات في حقوق الملكية
للسنة المنتهية في31 ديسمبر2020

	ايضاح	راس المال	الأحتياطي القانوني	فائض اعادة تقييم الموجودات الثابتة	إحتياطي إعادة تقييم الاستثمارات	احتياطى اعادة تقييم العملات الاجنبية	الارباح المبقاة	الاجمالي
		الجنيه السوداني	الجنيه السوداني	الجنيه السوداني	الجنيه السوداني	الجنيه السوداني	الجنيه السوداني	الجنيه السوداني
الرصيد في 1 يناير2020		**287,039,835**	**134,320,862**	**21,180,689**	**21,213,219**	**318,757,607**	**267,833,720**	**1,050,345,932**
زيادة رأس المال	2/21	**127,396,280**	**-**	**-**	**-**	**-**	**(127,396,280)**	**-**
صافي ارباح العام		**-**	**-**	**-**	**-**	**-**	**1,413,827,383**	**1,413,827,383**
المحول الي احتياطى اعادة تقييم العملات الاجنبية	22	**-**	**-**	**-**	**-**	**100,796,389**	**(100,796,389)**	**-**
المحول الي الاحتياطي القانوني	22	**-**	**141,382,738**	**-**	**-**	**-**	**(141,382,738)**	**-**
الرصيد في 31 ديسمبر2020		**414,436,115**	**275,703,600**	**21,180,689**	**21,213,219**	**419,553,996**	**1,312,085,696**	**2,464,173,315**
الإيضاحات		**2 /21**	**22**	**22**	**22**	**22**		
الرصيد في 1 يناير2019		253,526,638	89,951,471	21,180,689	21,213,219	187,004,441	167,829,108	740,705,566
زيادة رأس المال	2/21	33,513,197	-	-	-	-	(33,513,197)	-
صافي ارباح العام		-	-	-	-	-	443,693,907	443,693,907
المحول الي احتياطى اعادة تقييم العملات الاجنبية	22	-	-	-	-	131,753,166	(131,753,166)	-
المحول الي الاحتياطي القانوني	22	-	44,369,391	-	-	-	(44,369,391)	-
توزيعات الارباح النقدية عن العام 2018		-	-	-	-	-	(134,053,541)	(134,053,541)
الرصيد في 31 ديسمبر2019		287,039,835	134,320,862	21,180,689	21,213,219	318,757,607	267,833,720	1,050,345,932
الإيضاحات		2 /21	22	22	22	22		

قائمة التدفقات النقدية

بنك البركة السوداني
قائمة التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في31 ديسمبر 2020

التدفقات النقدية من العمليات	2020 الجنيه السوداني	2019 الجنيه السوداني
صافي الدخل	1,413,827,383	443,693,907
تسوية صافي الدخل مع صافي زيادة النقد الناتج من العمليات:-		
مكاسب بيع الموجودات الثابتة	(879,841)	(5,016,001)
الاهلاكات والاطفآت	52,856,064	42,532,885
عائد أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة	729,158,241	423,447,867
الزكاة	46,571,105	6,333,647
ضريبة أرباح اعمال	502,883,981	49,154,780
مخصصات مخاطر التمويل والاستثمار	54,844,843	(34,701,703)
المخصصات الاخرى	36,416,849	(37,819,265)
صافي التدفقات النقدية من العمليات	2,835,678,625	887,626,117
التدفقات النقدية من الاستثمار:-		
ذمم البيوع المؤجلة	(6,757,192,446)	(3,133,231,077)
التمويل بالمشاركة	8,409,240	(128,931,351)
إستثمارات في أوراق مالية متاحة للبيع	(87,455,774)	1,115,007
إستثمارات في أوراق مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	(12,733,134)	(405,573,000)
صافي التمويل للاجارة المنتهية بالتمليك	1,875,631	3,921,688
التحسينات في المباني المستأجرة	(37,705,677)	(18,823,643)
صافي التمويلات والأستثمارات الاخرى	(703,354,309)	(521,003,240)
الموجودات الثابتة	(133,871,235)	(202,794,202)
المساهمات في الشركات التابعة والزميلة واخرى	(2,050,997)	(658,000)
صافى التدفقات النقدية (المستخدم فى) الاستثمار	(7,724,078,702)	(4,405,977,818)
التدفقات النقدية من التمويل :-		
الموجودات الاخرى	(5,521,284,826)	(874,534,836)
حسابات العملاء الجارية والادخارية	17,603,942,979	2,884,527,233
المطلوبات الأخرى	2,082,580,375	263,678,349
حسابات الاستثمار المطلقة	(396,356,457)	2,903,942,270
القروض المساندة	130,325,000	(32,581,900)
رأس المال	127,396,280	33,513,197
الاحتياطيات	242,179,127	176,122,557
توزيعات ارباح نقدية	(369,575,407)	(343,689,295)
صافي التدفقات النقدية من التمويل	13,899,207,071	5,010,977,575
الزيادة فى النقد ومافى حكمه	9,010,806,995	1,492,625,874
النقد ومافى حكمه فى بداية السنة	4,337,254,255	2,844,628,381
النقد ومافى حكمه فى نهاية السنة	13,348,061,250	4,337,254,255

قائمة التغيرات في الإستثمارات المقيدة

بنك البركة السودانى
قائمة التغيرات في الإستثمارات المقيدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر2020

	إيضاح	2020 الجنيه السوداني	2019 الجنيه السوداني
شهادات المشاركة الحكومة (شهامة)			
عدد الوحدات الإستثمارية في بداية العام		590,000	590,000
رصيد الاستثمارات في 1 يناير2020		295,000,000	295,000,000
رصيد الإيداعات خلال العام		267,456,875	-
رصيد المسحوبات خلال العام		-	-
قيمة الوحدات الاستثمارية في نهاية العام	45	562,456,875	295,000,000
عدد الوحدات الاستثمارية في 31 ديسمبر2020		1,124,914	590,000

تشكل الايضاحات المرفقة من 1 الى 48 جزء لا يتجزأ من هذه القوائم

عن البركة

مجموعة البركة المصرفية

الأنتشار الجغرافى لفروع المجموعة

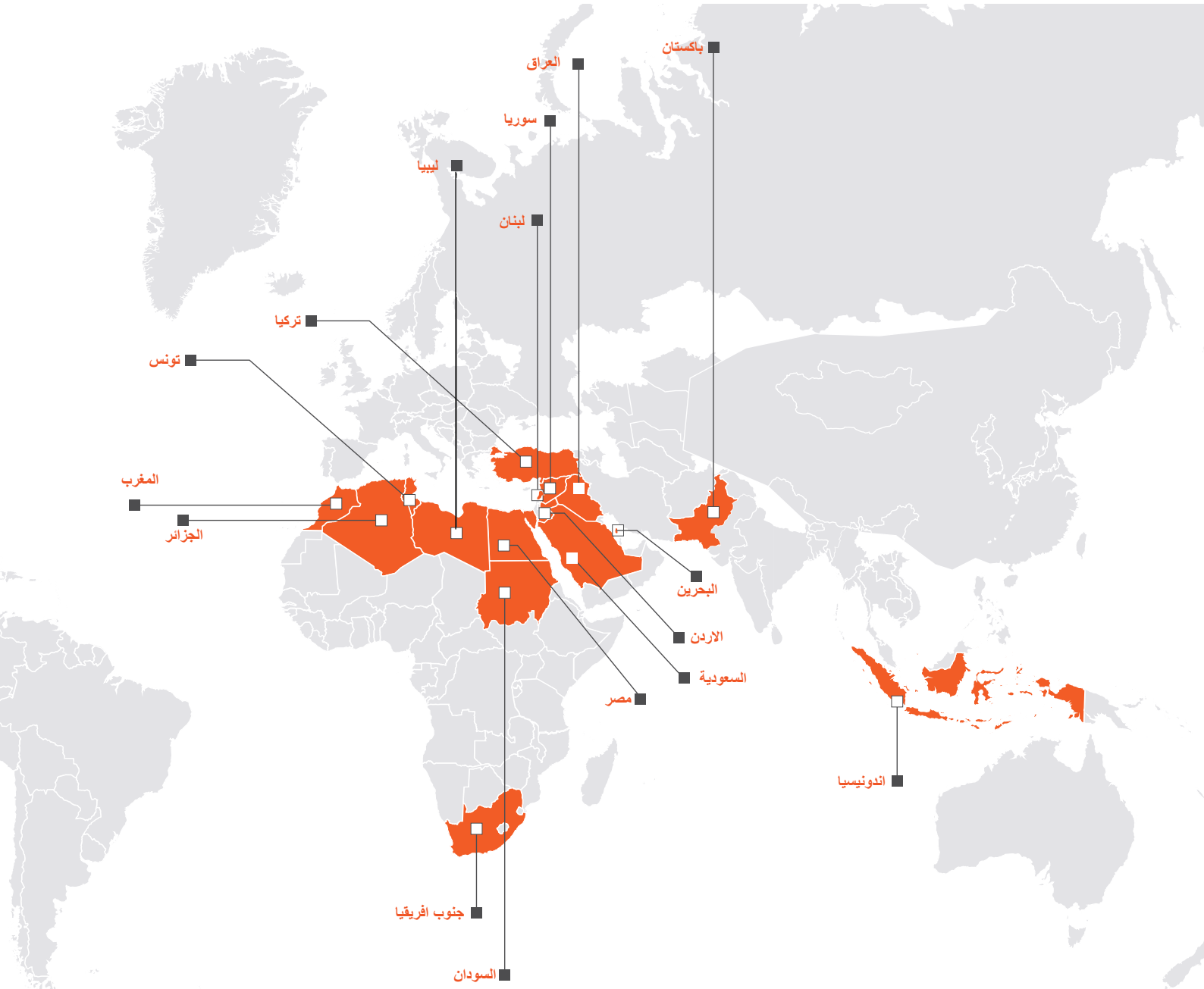

مجموعة البركة المصرفية

اسم البنك	سنة التاسيس	البلد	عدد الفروع
البنك الاسلامى الاردنى	1978	الاردن	105
بنك البركة مصر	1980	مصر	32
بنك البركة تونس	1983	تونس	37
بنك البركة السودان	1984	السودان	29
بنك البركة الاسلامى - البحرين	1984	البحرين	8
بنك البركة التركى للمشاركات	1985	تركيا	230
بنك البركة المحدود – جنوب افريقيا	1989	جنوب افريقيا	32
بنك البركة الجزائر	1991	الجزائر	31
بنك البركة لبنان	1991	لبنان	6
اتقان كابيتال	2007	السعودية	
بنك البركة –اندونيسيا-مكتب تمثيلى	2008	اندونيسيا	
بنك البركة - سوريا	2009	سوريا	13
بنك البركة –باكستان-المحدود	2010	باكستان	191
بنك البركة- ليبيا-مكتب تمثيلى	2011	ليبيا	
بنك التمويل والأنماء – المغرب	2017	المغرب	4
بنك البركة – العراق	2011	العراق	1

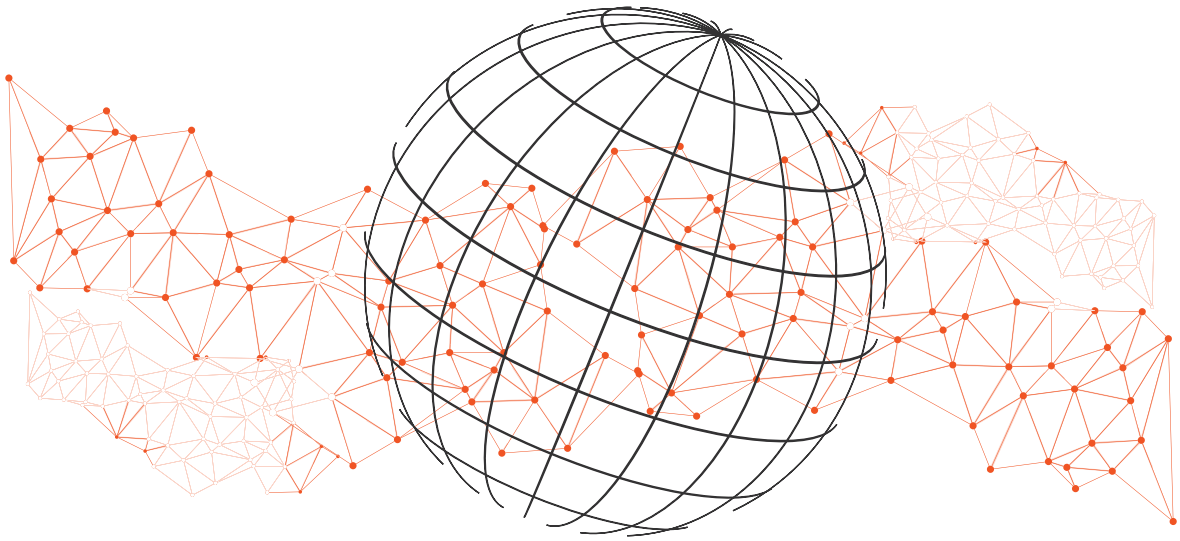

بنك البركة السوداني

فروع البنك

	اسم الفرع	الهاتف	البريد الإلكتروني
1	البرج (الفرع الرئيس)	0187112200	burg-branch@albaraka.com.sd
2	الخرطوم بحري	0187112290	bahri-branch@albaraka.com.sd
3	السوق العربي	0187112230	sougarabi-branch@albaraka.com.sd
4	أمدرمان	0187112260	omdurman-branch@albaraka.com.sd
5	الخرطوم جنوب	0187112500	khartoumjanoub-branch@albaraka.com.sd
6	المغتربين	0187112530	mogbranch@albaraka.com.sd
7	سوق ليبيا	0187112382	souklibya-branch@albaraka.com.sd
8	السجانة	0187112320	sagana-branch@albaraka.com.sd
9	الحرفيين	0187112350	hirafeen-branch@albaraka.com.sd
10	العمارات	0187112920	amarat-branch@albaraka.com.sd
11	الزهراء	0187112413	zahraa-branch@albaraka.com.sd
12	بورتسودان	0187112860	portsudan-branch@albaraka.com.sd
13	قري	0187112470	garry-branch@albaraka.com.sd
14	السوق المحلي	0187112560	soukmahali-branch@albarak.com.sd
15	القضارف	0187112830	gadarif-branch@albaraka.com.sd
16	مدني	0187112950	medani-branch@albaraka.com.sd
17	الحصاحيصا	0187112563	hasaheisa-branch@albaraka.com.sd
18	الحاج عبدالله	0187112650	hagabdalla-branch@albaraka.com.sd
19	الأبيض	0187112440	elobeid-branch@albaraka.com.sd
20	نيالا	0187112804	nyala-branch@albaraka.com.sd
21	سنار	0187112680	sinnar-branch@albaraka.com.sd
22	دنقلا	0187112890	dongola-branch@albaraka.com.sd
23	الدمازين	0187112710	damazeen-branch@albaraka.com.sd
24	كوستي	0187112770	kosti-branch@albaraka.com.sd
25	ربك	0187112740	rabak-branch@albaraka.com.sd
26	اسواق امدرمان الكبرى	0187112950	omdurman_market@albaraka.com.sd
27	فرع الستين	0187112981	alsteen-branch@albaraka.com.sd
28	فرع شارع الوادى	0187112300	alwadi-branch@albraka.com.sd
29	فرع ابوحمد	0187112310	abuhamad@albaraka.com.sd

بنك البركة السوداني

البنوك المراسلة

بنك البركة الاسلامى	مملكة البحرين - المنامة
بنك البركة تركيا	تركيا - اسطنبول
بنك البركة مصر	جمهورية مصر العربية - القاهرة
مؤسسة الراجحى المصرفية	المملكة العربية السعودية – الرياض
بنك البركة لبنان	لبنان - بيروت
بنك ابوظبي الاسلامي	الامارات العربية المتحدة - ابوظبي
البنك العربي الافريقي الدولي	جمهورية مصر العربية – القاهرة
البنك الاهلي المصري	جمهورية مصر العربية – القاهرة
بنك النيلين - ابوظبي	الامارات العربية المتحدة - ابوظبي
البنك التجارى الاثيوبي	اثيوبيا – اديس ابابا